الفصل الأول

تطور الصناعة في منطقة غرب الاسكندرية

- أولاً: تغيير السياسة الاقتصادية فى مصر وأثرها على النشاط الصناعى فى منطقة غرب الإسكندرية.
- ثانياً: تطور الصناعة فى منطقة غرب الإسكندرية.
- ثالثاً: تطور عدد المنشآت الصناعية والعمالة فى منطقة غرب الإسكندرية (١٩٦٧-١٩٩٧).

الفصل الأول

تطور الصناعة فى منطقة غرب الإسكندرية

مقدمة

يتناول هذا الجزء دور الصناعة في منطقة غرب الإسكندرية بوجه خاص، والدولة بوجه عام، وذلك خلال الفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى فترة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت مع عام ١٩٧٤، وحتى قبل بداية خطة التنمية الاقتصادية الأولى (٨٢/ ١٩٨٣- ٨٧/ ١٩٨٨)، وما تبع ذلك من تغيرات طرأت على الصناعة المصرية في تلك الفترة بوجه عام ومنطقة الدراسة بوجه خاص، والتي شكلت هيكلاً ونمطاً للصناعة المصرية، ظل مسيطراً عليها لفترة طويلة من الزمن، وذلك بمحاولة التعرف على مسار الصناعة وتطورها في منطقة الدراسة.

وقبل أن نتناول بالدراسة مراحل تطور الصناعة بمنطقة الدراسة يحسن بنا أن نتعرض لدراسة أثر التغيرات الاقتصادية على النشاط الصناعى بها، ثم نتعرض بعد ذلك لدراسة هذه المراحل. وأخيراً، وحتى تكتمل الصورة سوف نتعرض لدراسة تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العمالة، وهما من أهم المعايير للحكم على النشاط الصناعى، وذلك خلال الربع قرن الأخير، أى الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥) وهى الفترة قيد البحث.

أولاً: تغير السياسة الاقتصادية فى مصر وأثرها على النشاط الصناعى فى منطقة غرب الإسكندرية:

الصناعة دعامة أساسية للبناء الاقتصادى للدول، وهى من الطرق المفضلة للتقدم والتنمية الاقتصادية، عندما تتوفر مقوماتها؛ ويحسن استخدامها لأنها تساعد على دفع عجلة التنمية فى القطاعات الأخرى، كما تساعد على بناء هيكل اقتصادى وطنى قوى، بالإضافة إلى ما لها من دور اجتماعى فى حل مشكلات البطالة، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجى، مما يحقق الرخاء والرفاهية للسكان. وساهمت الصناعة فى تطوير وتنمية الاقتصاد المصرى، فمصر التى ظلت بلداً زراعياً نمطياً على مر التاريخ، ارتبط اقتصادها بالنشاط الزراعى حتى منتصف القرن العشرين، عندما بدأت تطور الصناعات الزراعية كصناعة القطن والسكر والزيوت وغيرها، بدأت مرحلة جديدة فى تأسيس الصناعات (معدنية وكيماوية وصناعات أخرى عديدة)، ولذلك أصبح للنشاط الصناعى دورا هاما فى الاقتصاد المصرى. ونلاحظ نموه المتسارع فى الفترة الأخيرة.

وقد تميزت فترة الدراسة ١٩٧٠-١٩٩٥ بالخصائص الآتية:

أ- أصبح للدولة دورا أكثر إيجابية فى دفع حركة التصنيع فى البلاد إلى الأمام، بل ودخلت الدولة نفسها كأحد المنتجين الصناعيين النشطين، مثل المصانع الحربية وصناعة الحديد والصلب وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية والإلكترونية وصناعات حديثة كثيرة وضع القطاع الحكومى اللبنات الأولى لمعظمها، واهتمت الدولة بالصناعة، وعكفت على تطوير القديم منها وإنتاج أساليب تكنولوجية وعلمية جديدة فى إدخال أنشطة صناعية تساعد على النهضة والنمو.

ب- تنبهت الدولة إلى أهمية وجود خطة علمية تتأسس عليها الأنشطة الإنتاجية والصناعية، فتأسس ما يعرف باسم المجلس القوى للإنتاج عام ١٩٥٢ لبحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى، ومن بينها الصناعة وتقوية حركة التصنيع مما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد.

ج- وتأسست أيضا لجنة التخطيط القومى عام ١٩٥٥ (تحولت فيما بعد إلى وزارة التخطيط) وهى التى تولت مهمة وضع خطط خمسية لمشروعات التنمية مثل مشروع السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٠، ثم أنشئت وزارة خاصة للصناعة عندما فصلت عن وزارة التجارة عام ١٩٥٦ لتتفرغ للتصنيع.

د- كما تأسس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢ ثم توالى إنشاء الغرف الصناعية للأنشطة الصناعية المختلفة وصدور قانون الغرف الصناعية عام ١٩٤٧.

وكان للأنشطة الصناعية وبصفة خاصة الصناعات التحويلية دور محدود فى الاقتصاد المصرى فى الثلاثينيات وحتى أوائل الخمسينيات، فلم يكن يتعدى ١٠٪ من الناتج القومى ارتفع نصيبها بعد ذلك تدريجياً عندما أعطت عنايتها بالصناعة، ووضعت أول برنامج للتنمية الصناعية فى عام ١٩٥٧ قفزت بموجبه مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٦,٩٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩، ثم ١٧٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦، و١٧.٦ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ وأخيرا إلى ١٨,٤٪ فى عام ١٩٩٨. وهكذا قفزت مساهمة النشاط الصناعى فى الإنتاج الوطنى على نحو مبشر.

واهتمت الدولة بقطاع الصناعة التحويلية والتعدين، وأتاحت له باستمرار تمويلاً مناسباً وارتفعت الاستثمارات هذا القطاع من ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم وصلت إلى ٣٤١٣,٩ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)، كما أدرج لقطاع الصناعة فى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٨/٩٧) نحو ٢٨ مليار جنيه أو ما يعادل ١٨,٢٪ من إجمالى استثمارات الخطة والتى تبلغ ١٥٤ مليار جنيه. وقد كان نصيب القطاع الخاص الصناعى باستثمارات مباشرة تصل إلى نحو ١٣,٨ مليار جنيه أى حوالى نصف إجمالى الاستثمارات الصناعية. كما أدرج لمشروعات قطاع الأعمال العام نحو ٦,٥ مليار جنيه لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل بعض الصناعات لتطوير إنتاجها، وكذلك استكمال المشروعات الجارى تنفيذها.

وكانت بالطبع هناك مرحلة انتقالية بعد قرارات التأمين عام ١٩٦١، ومرحلة انتقالية أخرى مماثلة مع اتجاهات الخصخصة. ويعتبر القطاع العام الصناعى أحد الركائز الأساسية لإحداث التنمية الصناعية فى مصر، فحتى آخر الثمانينيات كان القطاع العام يشكل ٦٩٪ من الإنتاج الصناعى أو ٧٥٪ من الناتج الإجمالى للصناعة، وقد استوعب القطاع العام الصناعى نحو ثلثى العمالة الصناعية، وهى ظاهرة اجتماعية غاية فى الأهمية. ولذلك لعب القطاع دورا هاما ومحوريا فى الإنتاج الصناعى فى العقود الثلاثة الماضية.

ولقد بدأت فى أوائل السبعينيات مشكلات القطاع العام الصناعى تطفو على السطح متمثلة فى تقادم الآلات والمعدات والطاقة العاطلة، وانخفاض مستوى جودة المنتجات، وعدم قدرتها على المنافسة الخارجية، فضلا عن تخفيض الاستثمارات الصناعية نتيجة الحروب التى دارت بين مصر وإسرائيل.

وتقلص دور القطاع العام الصناعى فى عملية التصنيع داخل البلاد واقتصرت استثماراته على الإحلال والتجديد والاستكمالات (المرحلة والمتأخرة)، ولم تنشئ الحكومة فى الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) سوى ٢٥ مصنعا للقطاع العام، وتراجع دور الحكومة فى تصنيع البلاد، لأن سياسة الباب المفتوح أغرقت البلاد فى بحر من الديون[١]. ويمكن القول بأن سياسة الباب المفتوح، أو ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى، قد بدأت مع القوانين التى ترسى هذه السياسة وأهمها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، فضلا عن تعديلات هذا القانون وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وأخيرا القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والخاص بحوافز وضمانات الاستثمارات، حتى بدأت تصدر القوانين التى استهدفت تحريرا جزئيا للقطاع العام، وتبنت مصر هذا البرنامج بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، فأحل نظام الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام. وفى عام ١٩٩١ بدأت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادى وبرنامج الخصخصة لنقل ملكية القطاع العام تدريجيا إلى القطاع الخاص فى إطار سياسة اقتصادية تعتمد على آليات السوق بالدرجة الأولى. ويتمثل أحد هذه الأهداف الرئيسية لبرنامج الخصخصة فى مصر فى توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين، وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الاستثمار الوطنى[٢].

ووضعت الحكومة مجموعة من الأسس والاستراتيجيات لضمان نجاح برنامج الخصخصة وتوفير عنصر المنافسة له، ووضعت الدولة برنامجا تدريبيا للخصخصة يضمن نجاح التجربة ويتلافى المعوقات

---

(١) محمد محمود إبراهيم الديب: السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافى للصناعة التحويلية فى مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين ١٩٨٨/٨٩، ١٩٨٩/٩٠، المجلة الجغرافية العربية، القاهرة ١٩٩١، ص٨٠.

(٢) سهير أبو العينين: أثار الخصخصة والاحتكار فى مصر، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٢١-٢٢.

والسلبيات العديدة التى عادة ترتبط بالمراحل الانتقالية مثل ما حدث عند التأمين. وقد تضمن برنامج الخصخصة من حيث الشركات التى تطرح للبيع بطرح أسهم عشر شركات تابعة على الأقل تملكها الشركات القابضة بالكامل سنويا وذلك وفقا لمعايير محددة. ولم يأخذ برنامج الخصخصة دفعة قوية إلا فى عام ١٩٩٢ بعد تأسيس المكتب الفنى لقطاع الأعمال حيث طرح أربعين شركة عامة للبيع فى برنامج عام ١٩٩٣/٩٢. ويلاحظ أن قطاع الصناعة يستأثر بحوالى ٥٤,١٪ من المشروعات المعروضة للخصخصة فى كافة القطاعات(١).

أما عن منطقة الدراسة (غرب الإسكندرية) وما شهدته من تطور وتحول نحو الإنتاج الصناعى، فقد توفرت بها مجموعة كبيرة من المزايا، حيث تتسع الواجهة البحرية فى هذا الاتجاه الغربى بطول يصل إلى أكثر من ٥٠ كيلو مترا. وتتسع الرقعة المساحية خارج وجنوب نطاق البحيرات التقليدى لتتحرر الأنشطة الصناعية وتتوسع بحرية أكبر فى المناطق الصحراوية أو مناطق الملاحات والنطاق الشمالى الغربى بصورة عامة على تنوع مظاهره الطبوغرافية. وانتشرت عبر المنطقة شبكة مركبة من الطرق السريعة البرية والسكك الحديدية يندر أن تتوفر فى منطقة أخرى فى الجمهورية.

ويزحف النطاق الجمركى وأنشطة التفريغ والشحن والتخزين لمسافة تقترب من ثلاثين كيلو مترا فى اتجاه العامرية، ونحو عشرون كيلو متر فى اتجاه الساحل الغربى، وتلتحم أيضا خدمات ومزايا ميناء الإسكندرية خارج نطاق المدينة ليصل إلى منطقة الدخيلة التى حظيت هى الأخرى بميناء هام متخصص ليخدم صناعات كثيرة أهمها صناعة الصلب فى الدخيلة، حيث وجدت الأنشطة الصناعية ذات الطبيعة البنائية الشاسعة والتى من مقوماتها المساحات غير المحدودة مثل صناعة تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمنت ومواد البناء متسعا من الأرض فى منطقة الدراسة مكنها فى الانتشار وتجهيز آلياتها ومستودعات التخزين والإمداد ومنافذ التوزيع وشبكات النقل وخطوط الأنابيب.

كما وجدت الصناعات التقليدية القديمة التى توطنت فى منطقة الإسكندرية والمدينة نفسها فرصة للخروج إلى هذا المتسع الفسيح فى توسعات ومستودعات وأنشطتها التكميلية وخدماتها ومخازنها. تأسس فى هذا المحيط الجغرافى الهائل وبخطة محكمة وفاعلة مدينة صناعية سكنية متكاملة لا تبعد كثيرا عن الإسكندرية وخدماتها وهى مدينة برج العرب الجديدة. ولذلك تميزت منطقة الدراسة وأنشطتها الصناعية فى غرب الإسكندرية عن أنشطة الصناعة المقدسة المختنقة فى الإطار القديم والتقليدى لمدينة الإسكندرية وأحيائها الصناعية والعمالية.

وقد شهدت منطقة غرب الإسكندرية (منطقة الدراسة) أول حالة مصرية فى الخصخصة، حيث تم طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيماويات بالمكس بقسم الدخيلة للبيع، حيث طالبت إدارة الشركة كل من وزارتى الصناعة والمالية بالعمل على اتخاذ الإجراءات التى تكفل إمكانية توسيع قاعدة مساهمة القطاع الخاص فى الشركة، على أن تحتفظ وزارة المالية بنسبة ٥١٪ بدلا من نسبة ٩٨٪ التى تملكها، وبصدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تحقق ما كانت تهدف إليه الشركة من تعديل التشريع الذى كان يلزمها بالمحافظة على نسبة مساهمة وزارة المالية فى رأس المال بما لا يترتب عليه خروج الشركة من نطاق القطاع العام. وقد بلغ عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب فى الشركة حوالى ٥,٥٢٢ مليون سهم تم الاكتتاب فى حوالى ٦,٦٥٨، مليون سهم قيمتها ٦٨,٢٤٧ مليون جنيه أى بزيادة مقدارها حوالى ١١ مليون جنيه عن الأسهم المطروحة فى الاكتتاب(٢).

وبدأت التغيرات والتطورات فى سوق الأوراق المالية فى مصر بعد صدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال. وقد أزال هذا القانون الكثير من العقبات فى سوق التداول وأتاح الكثير من الحريات المنظمة للتعامل فى الأوراق المالية (أسهم – سندات – وثائق الاستثمار)، وأدى ذلك إلى ازدياد

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

(٢) منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر (دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ١١٩-١٢٠.

نشاط بورصة الأوراق المالية فى القاهرة والإسكندرية. ولقد تزايد هذا النشاط فى عام ١٩٩٧ بزيادة التعامل فى الأوراق المالية(١).

وتدرس الحكومة إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى المرافق العامة من خلال إقامته لمحطات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب والطرق وسنترالات الاتصالات السلكية واللاسلكية مستفيدة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المجال(٢). وفى هذا الصدد شهدت منطقة الدراسة تقدم إحدى شركات القطاع الخاص بإنشاء أول محطة كهرباء قطاع خاص تعمل بنظام البوت *B.O.T*(*) فى منطقة سيدى كرير غرب الإسكندرية بطاقة ٦٥٠ ميجاوات، ويعد المشروع أول استثمار أجنبى فى مجال الكهرباء منذ حوالى ٣٧ عاما. والشركة التى تقوم بتوقيع العقد هى شركة إنتراجن بكتل الأمريكية التى فازت بالعطاء لتقديمها أقل سعر لتوليد الطاقة الكهربية وهو ٢,٦ سنت لكيلو وات / ساعة طوال مدة التعاقد التى تستمر ٢٠ عاما تؤول بعدها المحطة إلى هيئة كهرباء مصر.

وشهدت منطقة الدراسة أيضا تطورا فى خدماته وبنيتها الأساسية التى حصلت على نصيب وافر من الاستثمارات تأكيدا على الدور المتنامى للقطاع الخاص الصناعى فى عملية التنمية الاقتصادية، والتى بدأت منذ منتصف السبعينيات حيث صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ فى يوليو ١٩٨٩ ليحل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم صدر أخيرا القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والخاص بحوافز الاستثمار وضماناته. وقد ركز قانون حوافز الاستثمار وضماناته على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاستثمارها فى مصر، من خلال ربط سياسة تطوير الأداء فى سوق المال بكافة السياسات الاقتصادية والمالية التى يجرى اتخاذها، فى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تقوم الحكومة بتنفيذها. وقد اهتم القانون الأخير بالاستثمار فى المناطق الحرة، والمناطق الصناعية الجديدة تشجيعا لها على جذب الاستثمارات الصناعية والمشروعات، مما زاد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما تحققه من عوائد غير مباشرة تتمثل فى القيمة المضافة الناتجة عن تشغيل هذه المشروعات.

ومعروف أن المناطق الحرة تقع خارج نطاق السياسة الضريبية والجمركية، حيث يتم التعامل فيها بالنقد الأجنبى، وتعامل باعتبارها جزءا من العالم الخارجى. ويعتبر الموقع الجغرافى والاستراتيجى من أهم مقومات إنشاء المناطق الحرة، وقد ساعد موقع المنطقة المتميز على مجموعة المزايا الخطيرة التى أشرنا إليها قبل قليل.

وقد استفادت أيضا المناطق الحرة والمناطق الجمركية من هذه المزايا ومن شبكة الطرق الهائلة، والتى جعلت أنشطتها تمتد إلى نحو ٣١ كم فى اتجاه العامرية، حيث يخدمه مطار النزهة ومطار برج العرب أيضا، مما يساعد على ربط المنطقة بالعالم الخارجى، وتمتاز الطرق المؤدية للمنطقة بالازدواجية مما يساعد على انسياب حركة نقل البضائع من وإلى المنطقة.

ثانيا: تطور الصناعة فى منطقة غرب الإسكندرية:

يعد البعد التاريخى ذا أهمية قصوى عند تناولنا لدراسة الصناعة فى منطقة الدراسة، لأنه يترتب عليه صورة الصناعة فى الوقت الحالى وفى المستقبل.

وسوف نتناول مراحل تطور الأنشطة الصناعية فى منطقة الدراسة بدء من بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن.

مراحل تطور الأنشطة الصناعية فى منطقة غرب الإسكندرية ونموها منذ بداية القرن الـ ١٩ وحتى الآن:

ينصح ألكسندرسون *Alexandersson* ألا يكتفي الباحث بتحليل الملامح الاقتصادية لخرائط توزيع مختلف الإحصائيات المتاحة عن الصناعة بل لابد من الرجوع إلى التطور التاريخي لتفسير نمط التوزيع الحالي الذي قد يظل غامضا إذا اقتصر على مجرد شرح الأنماط الحالية(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٢٧-١٣١.

(٢) سهير أبو العنيين: أثار الخصخصة والاحتكار فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

(*) يعنى نظام البوت B.O.T قيام الشركة بتصميم وتشغيل المحطة وبيع الطاقة المولدة إلى الهيئة لتقوم بدورها ببيعها للمستهلكين بعد شبكاتها لعدد من السنوات تؤل ملكيتها بعدها للدولة.

(٣) Alexandersson, G., Geography of Manufacturing,, Prentic- Hall, New York, 1967 , P. 6.

أولا: النمو الصناعي منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى أوائل عام ١٩٣٠:

بدأت المحاولة الأولى لدخول مصر الميدان الصناعي في العصر الحديث على يد محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥- ١٨٤٩). وقد سعى بشتى الوسائل الممكنة لتحقيق نهضة صناعية ملموسة في البلاد وكان يهدف إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري، والاكتفاء الذاتي في الاحتياجات من السلع وتحقيق فكرة الدولة الحديثة[١]وقد شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، فقد كان أول من أدخل نظام المصنع بمفهومه الحديث في مصر[٢].

ومنطقة غرب الإسكندرية من الناحية الجغرافية والوظيفية والواقعية هى الظهير الطبيعى لمدينة الإسكندرية وميناؤها، وهى التى استفادت من النهضة الصناعية الحديثة التى ارتقت بالصناعة فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، وفى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما انحبست التجارة العالمية وامتنعت واردات البلاد بسبب العمليات الحربية فى البر والبحر وبصفة خاصة على الجبهة الغربية لمنطقة الإسكندرية ومنطقة العالمين سوءا فى معارك الحرب الأولى أو الثانية. إن لم تكن قد تورطت وتأثرت مباشرة بغارات القوات المتنازعة، وكانت قد تأسست فى منطقة ليست بعيدة عن الميناء عددا من الأنشطة والمراكز الصناعية حتى فى فترة سنوات الاحتلال وكان ذلك لضرورات وظيفية، لأن أنشطة تجارة القطن وحلجه وغزله ونسجه كان يحتكرها الأجانب. وهؤلاء لم تتأثر مصالحهم بالاحتلال بل استفادوا من الوجود العسكرى الأجنبى فى تحقيق أوضاع اقتصادية وحمائية خاصة.

ومن أهم أعمال محمد علي في مدينة الإسكندرية والتي تعد منطقة الدراسة جزءا منها حفر ترعة المحمودية التي تربط مدينة الإسكندرية بالنيل، والذي كان له أثر في توفير المياه للشرب والري، بالإضافة إلى توفيرها لطريق مائي رخيص يربط الإسكندرية بداخل البلاد، كما عنى بالميناء والذي يقع بمنطقة القباري بقسم مينا البصل وقام بتعميقه وبنائه واتخذه مقرا لأسطوله الكبير الذي كان يعمل به نحو ٢٠ ألف جندي، كما كان يعمل في دار الصناعة (الترسانة) ٥٥٠٠ عاملا[٣].

لفتت مدينة الإسكندرية انتباه محمد على باشا كميناء ساحلى على البحر المتوسط وواجهة مصر مع أوربا، واهتم بها كمدينة ذات دور تاريخى وحضارى قديم، وذات إمكانيات ومقومات هائلة لتكون من المواقع ذات المزايا الجغرافيا والاستراتيجية ومحطة هامة للتجارة والنقل البحرى، ولعبت دورا رئيسيا فى التجارة بين أوروبا والشرق. ووجد فيها ضالته كأحد المراكز القابلة للتحديث، ووجد فيها أيضا نموذج يمكنه أن يستفيد منها فى الطفرة التى كان يهدف إلى نقل مصر كلها إليها. ولذلك طور نشاط وإمكانيات الميناء، ووجد أن خير دعامة تساعده على النهضة الحديثة هى الصناعة، وكان فى ذهنه النموذج الأوربى للتحديث والنهضة عن طريق التصنيع، وتحديث العلوم وتطور العسكرية التى تتوفر بهذه المدينة والميناء الساحلى، حيث وجد كل المقومات التى كان يبحث عنها. فجعلها المركز الثانى للصناعة فى مصر بعد النواة الأولى فى القاهرة.

ولذلك فالصناعة ليست غريبة على الإسكندرية، وخصوصا وأنه كانت توجد بها أنشطة حرفية ومهنية وفنية راقية عندما قدم إلى مصر، فأراد أن يدعم هذه القاعدة الصناعية ويطورها وينميها، فوضع اللبنات الأولى للصناعة الحديثة فى مدينة الإسكندرية.

العوامل الرئيسية التى ساعدت على اتساع وامتداد النطاقات العمرانية غرب الإسكندرية:

يمكن أن نجمل العوامل التي ساعدت على تقدم الصناعة والتوسع العمراني في منطقة غرب الإسكندرية فيما يأتي:

١) العناية بالميناء وتوفير تسهيلات الشحن والتفريغ والإرشاد والتخزين والنقل به.
٢) اطراد اجتذاب الإسكندرية لتجارة مصر الخارجية من خلال الميناء، وتركز تصدير الغلات الزراعية عن طريقها وخاصة القطن.

---

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح: الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ص ١٢- ١٣.

(٢) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٣٥٢.

(٣) محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، مكتبة مصر، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٨٢.

٣) وفرة وسائل النقل والمواصلات حيث تم استكمال شبكة الطرق البرية التي تربط بين الإسكندرية وخاصة العاصمة، كما تم ربطها بالخطوط الحديدية عن طريق وسط الدلتا، فضلا عن ترعة المحمودية التي تصل بين الإسكندرية وداخلية البلاد، بالإضافة إلى مد خطوط النقل الداخلي بالمدينة، حيث تم مد خطوط ترام الرمل التي تربط المدينة بجميع أنحائها وخاصة الأجزاء الغربية، حيث ربطت وسط المدينة بمناطق القباري والورديان والدخيلة والمكس في أقصى غرب الإسكندرية.

٤) زيادة عدد سكان منطقة غرب الإسكندرية، وتركز الأجانب بأعداد لا بأس بها في هذه المنطقة، وتحرر العمال الحرفيين من قيود النقابات المهنية الطائفية، وقد أدى ذلك إلى اتساع السوق باستمرار توفير الأيدي العاملة، وساعد على ذلك وفرة الخدمات من النقل الداخلي والمياه والكهرباء وغيرها.

ولقد أدت هذه العوامل إلى زيادة النمو العمراني لمنطقة غرب الإسكندرية، وزيادة عدد سكانها، وأدت إلى ظهور بعض الصناعات التي توزعت بين أنحائها حسب العامل الأساسي الذي حدد منطقة توطنها. فنجد أن الصناعات الاستهلاكية التي ترتبط أكثر بعوامل السوق وموطن أصحابها نشأت وسط مناطق العمران في الأقسام القديمة النشأة مثل كرموز ومينا البصل، ومنها ما يرتبط أكثر بعاملي توفر الخدمات وطرق النقل، وهذه ظهرت على جانبي ترعة المحمودية عند نهاية عمران المدينة في أقصى منطقة غرب الإسكندرية. إلا أنه كان لتوفر هذه العوامل أثره بعد ذلك عندما توفرت الظروف الملائمة في قيام صناعات جديدة وتوسع صناعات أخرى قائمة.

وقد ظهرت خلال المرحلة الأولى للنمو الصناعي حتى أوائل عام ١٩٣٠ علامة جديدة في تطور الصناعة بمنطقة الدراسة، تمثلت في مشاركة المصريين في النشاط الصناعي، ومنافسة الأجانب الذين كانت لهم السيادة من قبل حينئذ، وأيضا أخذ بعض إنتاج المنطقة يجد طريقه إلى الخارج حيث كانت تصدر بعض المصنوعات إلى بعض الأقطار العربية واليونان وقبرص. ويرجع السبب في ظهور هذه الصناعات التي شارك المصريون في تأسيسها إلى زيادة الحجم السكاني للمنطقة، إلى جانب تقليد الأجانب في الاتجاه نحو الإنتاج الصناعي وخاصة بعد إلغاء نظام الطوائف، وكذلك توفر السوق والخامات لهذه الصناعات البسيطة التي كانت في معظمها تنتج للاستهلاك المباشر.

أهم مراكز الصناعة في منطقة غرب الإسكندرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر:

١- القباري:

وهي من أهم مراكز الصناعة في عهد محمد علي، ومن أهم الصناعات التي تأسست بها صناعة بناء السفن وإصلاحها. ولم تكن ترسانة الإسكندرية هي الأولى التي ينشئها الوالي في مصر، بل سبقتها دور أخرى للصناعة في بولاق وأسيوط والسويس. وتوطن صناعة بناء السفن بالإسكندرية لا يحتاج إلى تفسير، فهي مقر للأسطول الحربي الذي يعمل في البحر المتوسط، وهي نقطة دفاع مهمة لها أهميتها الاستراتيجية في الصراع بينه وبين الأتراك وغيرهم. كما كانت توجد صناعة مكملة لبناء السفن ألا وهي صناعة القوارب في المنطقة التي أقيمت بها هذه الترسانة على الشاطئ الشرقي من الميناء الغربي بالقباري بمينا البصل. وتميزت الإسكندرية بقربها من كريت وغيرها من جزر بحر إيجه ومن الشام وتركيا حيث يمكن استيراد الأخشاب وغيرها من الآلات والمواد اللازمة للصناعة.

واستقدم الوالي لهذه الصناعة المهندسين والصناع من فرنسا وإيطاليا ومالطة، حيث عملوا بالترسانة وقاموا بتعليم المصريين بالإضافة إلى إرسال البعثات للخارج. وتوفرت لهذه الترسانة بعض اللوازم ومواد الصناعة من إنتاج جهات متفرقة من مصر، فكان التيل اللازم للقلاع يجلب من مصنع رشيد، والحبال من مصنع القاهرة، وكانت أجزاء السفن يتم إعدادها في كل من مصنع الحديد في بولاق ومصنع النحاس في القلعة[١].

وقد أقيمت ورش الترسانة التي يبلغ عددها ١٠٥ بالإضافة إلى ١٥ ورشة للذخائر والمهمات الحربية على مساحة ٦٠ فدان في المنطقة التي لا زالت تعرف حتى اليوم باسم الترسانة بقسم الجمرك (وحاليا بقسم مينا البصل) وكانت هذه الترسانة مدينة صناعية كاملة تقوم بالعديد من الأعمال الصناعية والصناعات الحرفية والصناعات المتخصصة مثل صهر المعادن والخراطة والحدادة والسباكة واللحام وصناعة الآلات

---

[١] عمر طوسون: تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية ١٩٤٢، ص ص ٩٠- ٩٨.

البحرية والأشرعة وآلات رفع الأثقال وعجلات النقل وغيرها من الصناعات التي لزمت لبناء السفن، بالإضافة إلى بناء جسم السفينة نفسه.

وقامت الترسانة المصرية ببناء معظم سفن الأسطول المصري، وأصبح في الإمكان الاستغناء عن شراء السفن من الخارج إلا فيما يختص بالأنواع التجارية الحديثة. أما الحوض الجاف لإصلاح السفن وعمل العمرات بها فعلى الرغم من أن محاولات إنشائه بدأت منذ عام ١٨٣٥ إلا أنه لم يستكمل بناؤه إلا في عام ١٨٤٤، وذلك لعدم توفر الخبرة الهندسية اللازمة. وهذه الصناعات نجدها قامت واستمرت ببقاء واستمرار جيوش مصر وأساطيلها إبان تلك الفترة وببقاء سلطة الوالي في منع استيراد أي سلعة منافسة، لذلك عندما تغيرت أوضاع مصر بعد عام ١٨٤٠ حين اضطر الوالي إلى تسريح الجيوش وتسليم الأسطول وفتح أبواب مصر للمنتجات الأوربية، فقد تعثرت الصناعات التي ظهرت وتوقفت عن الإنتاج[١].

وقد شهدت بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر اضمحلالا تدريجيا لكثير من الصناعات المصرية التي تأسست إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر، فأغلقت المصانع أبوابها وأهملت الترسانة وتحولت إلى ورشة بسيطة لإصلاح السفن واستغنى عن عمال الصناعة. ولم يعد باقيا في بداية تلك الفترة بالإسكندرية من النشاط الصناعي سوى المخابز والمدبغة الحكومية والطوائف المهنية الصناعية التي استمرت قيدا على تطوير الصناعة حتى تاريخ إلغائها عام ١٨٩٠[٢].

٢- الورديان:

من المراكز الصناعية القديمة التي توطنت بها صناعة دبغ الجلود إلى الشرق مباشرة من المذبح الذي أقيم بها. وقد عرفت صناعة دبغ الجلود منذ عهد بعيد ذلك أن أقدم المدابغ وهي مدبغة الطويل قد تأسست عام ١٨١٠، وهي تعتبر من أقدم المدابغ، ليس في منطقة غرب الإسكندرية فقط، بل في مصر كلها، كما أنشئت مدبغة خلكوسى في نفس العام.

٣- مينا البصل:

وهي من أهم المراكز الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية. وأهم الصناعات التي توطنت بها صناعة كبس القطن، ويرجع تاريخ تأسيس المكابس إلى عام ١٨٨٩، حيث أنشئ أول مكابس القطن في منطقة مينا البصل ثم توالى إنشاؤها حتى بلغ عددها عشرة مكابس تتجمع كلها في منطقة مينا البصل. وقد خضعت هذه المكابس للتأميم، وأدمجت في أربع شركات في ذلك الوقت تتبع المؤسسة المصرية العامة لكبس القطن وتضم هذه المنشآت ٢٩ مكبسا ضخما، وتحتوي كل منها على ماكينات لتنظيف الأقطان. وتسمح القدرات الإنتاجية لهذه المكابس بمواجهة تصدير أكبر كمية من القطن المصدر في موسم واحد[٣].

٤- كرموز:

وهي من أهم المراكز الصناعية التي ظهرت في هذه الفترة والتي ظهرت في عهد خلفاء محمد علي، وأهم الصناعات التي اشتهرت بها صناعة الغزل والنسيج. ففي عام ١٨٩٩ تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية *The Anglo- Egyptian spinning & weaving company* التي افتتحت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر في كرموز بالإسكندرية، ولكنها واجهت صعوبات فاضطرت إلى إغلاق مصنع القاهرة، وتنازلت عن مصنع الإسكندرية لشركة الغزل الأهلية التي تقوم بأعمال الغزل والنسيج بكرموز بغرب الإسكندرية حتى الآن. وفي عام ١٩١١ أعيد تأسيس شركة الإسكندرية تحت اسم (شركة الغزل والنسيج الأهلية) برأس مال قدره ٥٠ ألف جنية مصري بما في ذلك قيمة الآلات وغيرها من لوازم الصناعة[٤].

---

[١] محمد مرسي الحريري: الصناعة في الإسكندرية دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٧٣، ص ٢٨.

[٢] أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية ١٩٦٧، ص ص ١٧٣ – ١٨٢.

[٣] محمد مرسي الحريري: الصناعة في الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

[٤] حسين علي الرفاعي: الصناعة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥، ص ص ١٥٨- ١٥٩.

٥- المكس:

استمر اطراد النمو العمراني لمدينة الإسكندرية نحو الغرب إلى قيام صناعة مواد البناء بمنطقة المكس، واشتغال نسبة كبيرة من عمالها بهذه الصناعات، وقد كان القرب من الميناء سببا رئيسيا في تأسيس مصنع صغير للأسمنت عام ١٩١١ بمنطقة المكس (والذي عرف فيما بعد باسم شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند) وذلك لإنتاج الأسمنت البورتلاند الطبيعي المصنوع من الخامات الطبيعية التي تماثل في تركيبها الخلطة الصناعية التي يصنع منها وكانت الخامات اللازمة لهذا المصنع يتم استيرادها من ساحل دالماشيا في يوغسلافيا إلا أنه قد تعطل أثناء الحرب العالمية الأولى[١].

وتوضح الخريطة رقم (٢) أهم المراكز الصناعية فى منطقة الدراسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى أوائل عام ١٩٣٠.

والجدير بالذكر أن الأجانب قد قاموا بدور هام في النشاط الصناعي في تلك المراحل الأولى، حيث كانت لهم تطلعات وطموحات استثمارية في مجالات الصناعة والتجارة والمال، وذلك خلال الفترة التي شهدت الاحتلال البريطاني. وقد تركزت أعداد كبيرة من الأجانب في أقسام العطارين ومحرم بك. وكان الأجانب يتركزون في قسمي كرموز ومينا البصل بمنطقة غرب الإسكندرية ولكن بشكل أقل بالمقارنة بباقي أقسام مدينة الإسكندرية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة وبعدهما النسبي عن قلب المدينة.

وكان من نتائج الاحتلال البريطاني لمصر أن انفتحت أسواق مصر على البضائع الأجنبية والإنجليزية بصفة خاصة، كما عمل الاحتلال البريطاني على اتجاه مصر بصورة كبيرة إلى التخصص في إنتاج القطن وتصديره. كما عمل على القضاء على كل صناعة تقوم منافسة لمنتجاته[٢].

وقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى ظهور أول محاولة للتصنيع في القرن العشرين، وذلك نظرا لانقطاع الواردات الأجنبية أثناء الحرب، ونظرا لأن هذه الصناعات الوليدة لم تكن كبيرة الحجم وغير مجهزة بالات وأدوات إنتاج حديثة فلم تصمد أمام منافسة الصناعات الأجنبية التي تدفقت على البلاد في أعقاب الحرب، ولذا فقد أغلق معظمها مما أدى إلى نمو الوعي الوطني وظهرت الرأسمالية الوطنية متمثلة في بنك مصر ومجموعة شركاته التي استخدمت رؤوس أموال مصرية تمول الصناعة الحديثة في مصر[٣].

وقد تطورت الصناعة في مدينة الإسكندرية وبالتالي منطقة الدراسة التي تعد جزءا منها، وتضاعف عدد عمال الصناعة بها وذلك خلال الفترة (١٩٠٧- ١٩٢٧)، كما زاد عدد عمال الصناعة على مستوى الدولة، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (١)

تطور عدد عمال الصناعة في محافظة الإسكندرية بالمقارنة بعدد عمال الصناعة في مصر خلال الفترة (١٩٠٧- ١٩٢٧)(*)

	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧
مصر	٢٨٧,١٢٢	٣٦٥,٧٤١	٤٦٠,٦٣٨
محافظة الإسكندرية	٢١,١١٢	٤١,٩٢٠	٦١,٨٢٠

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

أ- عايدة بشارة: التوطن الصناعي في الإقليم المصري، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٢، ص ص ٥- ١٢.

ب- محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار: إقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، الإنتاج الصناعى والمعدنى، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٨، ص ص ٣٣- ٤٣.

جـ- محمد مرسى الحريرى: الصناعة فى الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

يلاحظ من الجدول السابق تضاعف عدد عمال الصناعة في محافظة الإسكندرية خلال الفترة (١٩٠٧- ١٩٢٧) حيث بلغ عددهم نحو ٣١,١١٢ عاملا عام ١٩٠٧ ثم زادوا إلى ٦١,٨٢٠ عاملا عام ١٩٢٧

---

[١] حسين توفيق طبوزادة: صناعة الأسمنت في مصر، صحيفة التجارة والصناعة، العدد الثاني، القاهرة ١٩٤٥، ص ص ١١٥- ١٢٦.

[٢] جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، البيان العربي، القاهرة ١٩٥٠، ص ص ١٨- ٢٨.

[٣] راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ص١٧٦.

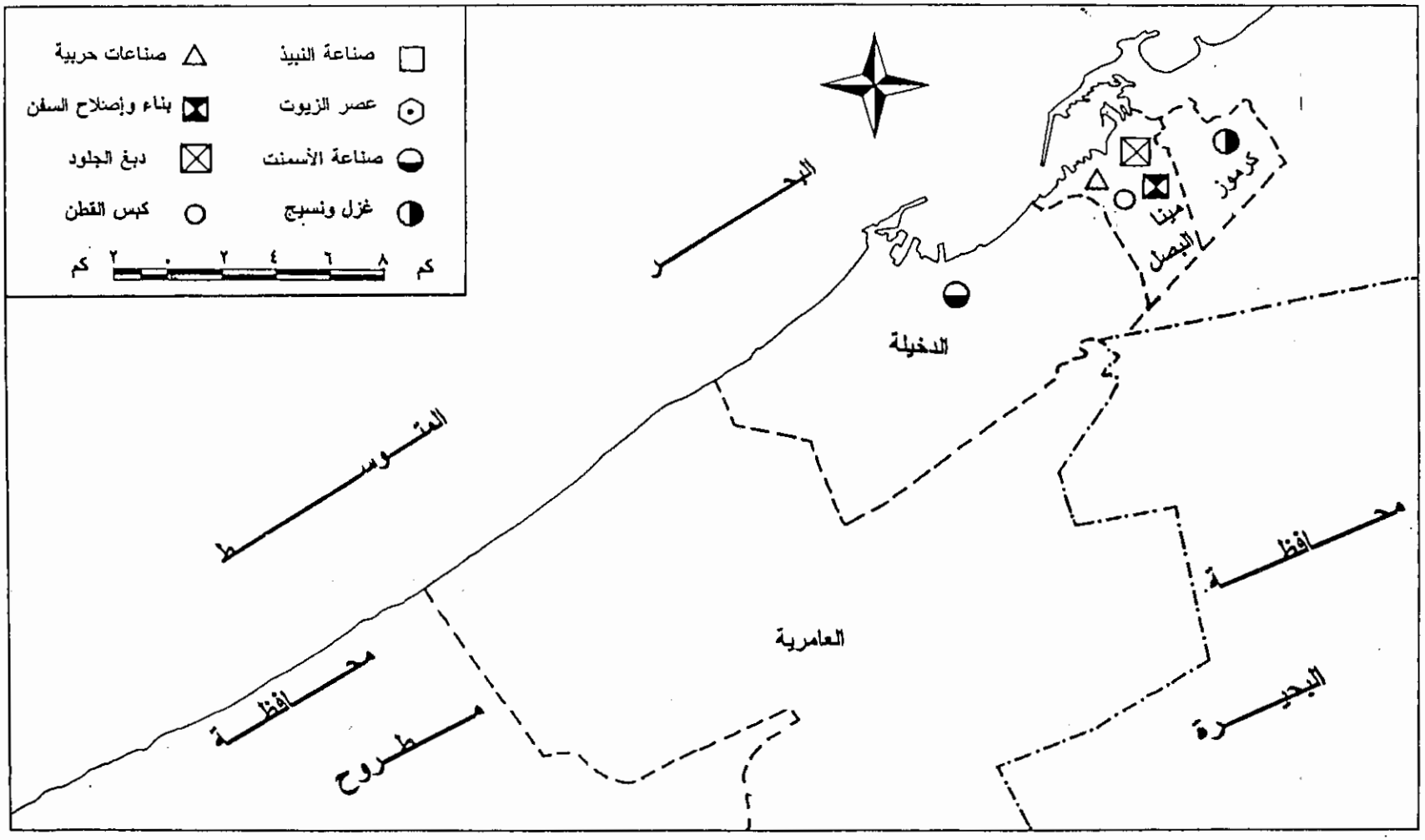

المراكز الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية منذ النصف الأول مـــن القـــرن التاسع عشر وحتى أوائل عام ١٩٣٠

شكـــــل (٢)

المصدر : الخريطة من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة فى : نوال قاسم : تطور الصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩-٤٨

بمعدل زيادة بلغ نحو ٩٨,٧٪ خلال هذه الفترة، كما يظهر من الجدول تزايد عدد عمال الصناعة في مصر خلال الفترة المذكورة من ٢٨٧.١٢٢ عاملا عام ١٩٠٧ إلى ٤٦٠.٦٣٨ عاملا عام ١٩٢٧ بمعدل زيادة بلغ ٦٠,٤٪ بالمقارنة بسنة الأساس وهي عام ١٩٠٧.

وتمثلت مظاهر العناية بالصناعة خلال هذه الفترة من جانب الحكومة في تشكيل لجنة لدراسة حالة الصناعة في مصر وأوصت اللجنة بضرورة تغيير التعريفة الجمركية لحماية الصناعات الوطنية الناشئة.

وفي عام ١٩٢٠ أنشئ بنك مصر على يد طلعت حرب رائد الصناعة المصرية الحديثة، ونشأ هذا البنك بأموال مصرية، ومساهمين مصريين، واستثمر البنك أمواله في مشاريع طويلة الأجل، وإقامة المصانع والمنشآت الأخرى عكس البنوك التجارية، ونجح البنك في إقامة إمبراطورية صناعية له تحمل اسم مصر[١]. وتأسس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢ وفي السنة نفسها أنشئت مصلحة التجارة والصناعة، وحاول الاتحاد مع المصلحة ومع جماعة من الاقتصاديين المصريين تعديل التعريفة الجمركية ولكن جهودهم باءت بالفشل.

ثانيا: النمو الصناعي منذ عام ١٩٣٠ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢:

يعد الإصلاح الجمركي في عام ١٩٣٠ البداية الحقيقة للتصنيع في مصر، وتعزي أهميته إلى أنه ساعد على القضاء على بعض معوقات التصنيع، وشجع بالتالي على إنشاء صناعات جديدة ووفر الحماية للصناعات الناشئة وأعانها على الاستمرار في الإنتاج. ولقد كان غياب الحماية الجمركية بمثابة حجر عثرة في طريق التصنيع، حيث أوصت اللجنة التي تشكلت لدراسة حالة التجارة والصناعة السابق الإشارة إليها بضرورة فرض الحماية حتى تستطيع أن تقف على قدميها أمام المنافسة الأجنبية. ولا نستطيع أن ننكر الأثر الفعال الذي أحدثه تعديل التعريفة الجمركية، فلقد استفادت الصناعة التي تستخدم المواد الخام المحلية سواء للإنتاج المحلي أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المصانع في الإسكندرية خلال تلك الفترة قد بلغ نحو ٥٢٠ مصنعا، أي حوالي ١٩,٣٪ من جملة عدد المصانع في مصر، وبلغت استثمارات الصناعة في تلك الفترة نحو ١٤ مليون جنية تمثل ٤٤,٦٪ من جملة الاستثمارات الصناعية بمصر. وهذا يدل بوضوح على أن الإسكندرية كانت أهم مراكز الصناعة في مصر، فضلا عن أن مصانعها كانت أكبر حجما من مصانع الدولة بوجه عام، ومن مصانع القاهرة على وجه الخصوص. كما تدلنا على التوسع العمراني نحو الغرب في قسمي كرموز ومينا البصل التابعين لحي غرب بمنطقة غرب الإسكندرية.

وتميزت منطقة غرب الإسكندرية بالتنوع الصناعي، وكانت أهم الصناعات هي الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية مثل الزيوت وتعليب وتمليح الأسماك وصناعة استخراج الملح من ملاحات مريوط بالمكس. وكانت منطقة الدراسة في خلال تلك الفترة مركزا لصناعة الغزل والنسيج حيث كانت استثمارات هذه الصناعة تعادل ٢٢٪ من جملة استثماراتها في مصر على الرغم من انه لم يكن يعمل بها سوى ٦٪ من جملة عمال صناعة الغزل والنسيج في مصر. وترجع أهمية منطقة الدراسة كمركز رئيسي لهذه الصناعة إلى آلية مصانعها بينما كان العمل اليدوي هو السائد في معظم أنحاء البلاد.

وقد حظيت شركة الغزل الأهلية بكرموز بمنطقة الدراسة مع شركة المحلة الكبرى بدعم مالي بمرسوم ملكي في عام ١٩٣١ يقدم المعونة لكل من الشركتين لحين تحسن أحوالهما المالية وزيادة أرباحهما، وساعد هذا الدعم على زيادة النشاط الصناعي للشركتين[٣].

هذا وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٣٠ زيادة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ويتضح ذلك من تعداد السكان لعام ١٩٤٧.

---

(١) محمد محمود إبراهيم الديب: السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) محمد سعيد عبد الفتاح: اقتصاديات الصناعة، مؤسسة المطبوعات الحديثة، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٦٢، ص ص ١١٢-١١٣.

(٣) صدر مرسوم ملكى فى ٢٧ مايو عام ١٩٣١ بمنح كل من شركة مصر بالمحلة، وشركة الغزل الأهلية بكرموز إعانة لا تتجاوز مائتى مليما عن كل قنطار من القطن المستعمل فى هذين المصنعين، إلى أن يبلغ صافى أرباح كل من الشركتين نحو ٥٪ من قيمة رأس المال المدفوع.

راجع: حسين على الرفاعى: الصناعة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

جدول (٢)
توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في منطقة غرب الإسكندرية حسب تعداد ١٩٤٧(*)

نوع النشاط	العمال	
	العدد	٪
الزراعة والصيد	٢٩٠٩	١,٣
الصناعات التحويلية	٢٨٠٥٧	١٢,١
البناء والتشييد	٣٨٣٤	١,٧
النقل والمواصلات	١٢٩٠٤	٥,٦
التجارة	١٩٨٨٢	٨,٦
الخدمات	٧٦١٢٤	٣٣
التامينات وخدمات الأعمال والتمويل	١١٦٠٧	٥
أنشطة غير واضحة	٣٤٣٦٤	١٤,٩
ليس لهم نشاط	٤١٢٤١	١٧,٨
الجملة	٢٣٠٩٣٢	١٠٠

(*) مصلحة الإحصاء والتعداد: تعداد السكان في القطر المصري لسنة ١٩٤٧، محافظة الإسكندرية ، الجزء الثاني ، الكراسة رقم ١٦.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٣) ما يلي:

١- ارتفاع نسبة عدد العاملين بالخدمات في منطقة الدراسة حيث يعمل بها نحو ثلث السكان (٣٣٪)، ويرجع ذلك إلى تشعب قطاع الخدمات والذي يشمل الخدمات الحكومية الإدارية والاجتماعية والخدمات الشخصية والترفيهية.

٢- وباستبعاد من ليس لهم نشاط والأنشطة غير الواضحة، نجد أن الصناعات التحويلية تأتي في المرتبة الثانية بعد الخدمات، حيث يعمل بها نحو ١٢,١ ٪ من جملة السكان، ويرجع ذلك إلى أن منطقة الدراسة قد اجتذبت عددا كبيرا من العاملين بصناعات البترول والمحاجر الجيرية والأسمنت بالمكس، ومصانع الحديد والصلب والبلاط والغازات الصناعية بالدخيلة.

٣- تأتى التجارة في المركز الثالث بنسبة ٨,٦ ٪ لقرب منطقة الدراسة من قلب مدينة الإسكندرية الذي ينبض بالنشاط التجاري، ثم جاء النقل والمواصلات في المركز الرابع بنسبة ٥,٦ ٪ من إجمالي سكان منطقة الدراسة.

ويرجع ارتفاع نسبة العاملين بالنقل والمواصلات إلى وقوع ميناء الإسكندرية داخل حدود منطقة الدراسة في منطقة القباري بقسم مينا البصل، ويرتبط بالميناء عمليات الشحن والتفريغ، والتي يرتبط بها أيضا الحمالين وطبيعي أن يفضل هؤلاء الحمالون سكنى الجهات القريبة من مقر عملهم.

٤- تأتي أنشطة التأمينات وخدمات الأعمال، والبناء والتشييد والزراعة في المراكز من الخامس إلى السابع بنسب تبلغ ٥٪، ١,٧ ٪ ، ١,٣ ٪ على التوالي لهذه الأنشطة.

ويمكن توزيع الصناعات والعمال الصناعيين في منطقة الدراسة منذ عام ١٩٣٠ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى توضحها الخريطة رقم (٤) على النحو التالى:

١- قسم كرموز: ويشغل مع قسم محرم بك امتدادات ترعة المحمودية في جنوب الإسكندرية ويعمل به نحو ١٩٪ من جملة العمال الصناعيين في محافظة الإسكندرية. وكان قسم كرموز هو المركز الرئيسي لصناعتي الغزل والنسيج والزيوت بالإسكندرية، حيث كانت هاتان الصناعتان تتوطنان به، كما بلغت نسبة عمال كل منهما به نحو ٤٢٪، ٣٦٪ من جملة عمال كل من الصناعتين بالإسكندرية.

ويعد قسم كرموز من أكثف أقسام الإسكندرية سكانا، لذلك فهو يعتبر أعلى أقسام الإسكندرية من حيث نسبة المشتغلين بالصناعة إلى جملة السكان. ولذلك يعتبر من الأحياء العمالية لا من حيث تركز المصانع فيه فحسب، بل من حيث سكنى عمال الصناعة فيه أيضا، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن منطقة كرموز من أقدم المناطق التي عرفت الصناعة في الإسكندرية.

ومن أبرز الصناعات به الصناعات الغذائية حيث توجد مطاحن الغلال ومضارب الأرز بكثرة في شارع ترعة المحمودية[1] المطل على الترعة، وهذا الموقع يسهل عمليات النقل المائي في المحمودية، والنقل بالسيارات. كما أن القمح والأرز من السلع الثقيلة التي تفضل النقل المائي في ترعة المحمودية على سائر

[1] يطلق على هذا الشارع حاليا شارع قنال المحمودية ويُعد من أكبر الشوارع بمنطقة غرب الإسكندرية .

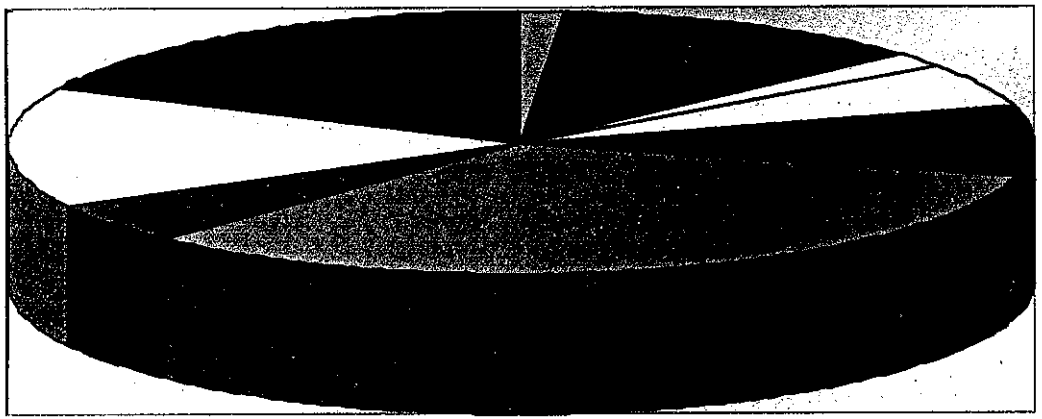

- الزراعة والصيد
- الصناعات التحويلية
- البناء والتشييد
- النقل والمواصلات
- التجارة
- الخدمات
- التأمينات وخدمات الأعمال والتمويل
- أنشطة غير واضحة
- ليس لهم نشاط

توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادى فى منطقة غرب الإسكندرية حسب تعداد ١٩٤٧ شكل (٣)

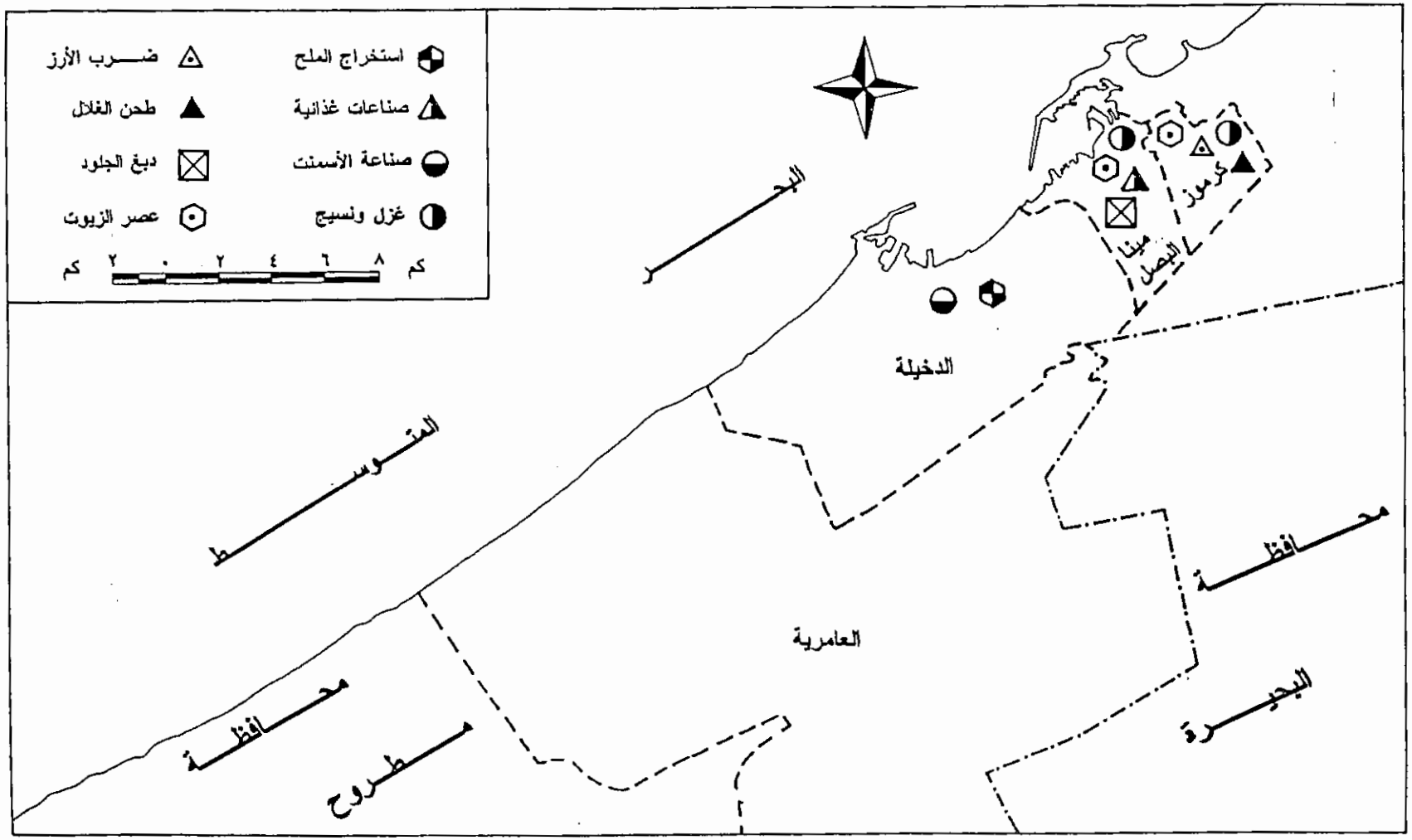

المراكز الصناعيـــة فـــي منطقـــة غـــرب الإسكندرية منذ عام ١٩٣٠ حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢

شكـــــل (٤)

المصدر : الخريطة من إعداد الطالب اعتمادا على : نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٢ ـ ٣٠٨

أنواع النقل الأخرى، ولذلك فإن موقع مطاحن القمح ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت على الضفة الشمالية لترعة المحمودية مناسب من وجهة النظر الاقتصادية[١].

٢- قسم مينا البصل: ويقع إلى الغرب من قسم كرموز بمنطقة غرب الإسكندرية. وكانت الصناعات السائدة به هي صناعات القطن والجلود والفراء والمواد الغذائية والكيماويات، وقد بلغ عدد العاملين بهذه الصناعات من كل ألف من عمال الصناعة بالقسم نحو ٢٦٢ عاملا، ١٤٨ عاملا، ١٠٩ عاملا، ٩١ عاملا لكل منها على التوالي، ويوجد تطابق إلي حد كبير بين أنواع الصناعات المتوطنة و الصناعات السائدة به، وإن كانت الصناعات الجلدية هي الأكثر، ويمكننا أن نحدد مناطق التركز الصناعي بقسم مينا البصل فيما يلي:

(أ) مصب ترعة المحمودية: حيث تتركز صناعات الغزل والنسيج والزيوت والمواد الغذائية.

(ب) منطقة المدابغ بالورديان: حيث تقع المدابغ بجوار السلخانة.

(ج) المكس: تعد من المناطق الصناعية الجديدة وتقع في أقصى غرب الإسكندرية، وأهم المصانع بها مصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند والتي تأسست عام ١٩٤٨ برأس مال قدره ٦٠٠ ألف جنية لإنتاج الأسمنت والطوب الأسمنتي والجير وكان الدافع لظهورها في هذه المنطقة البعيدة عن العمران في ذلك الوقت هو توفر الخامات اللازمة للصناعة بالمنطقة، وقربها منها إلى جانب امتداد خطوط ترام المدينة إلى منطقة المكس، الأمر الذي ساعد على تيسير حركة انتقال العمال، ويرجع السبب في هذه الصورة لامتداد مناطق الصناعة بالقسم إلى شكل امتداد أرضه نفسها حيث تمتد امتدادا طوليا في شكل شريط ضيق ما بين الشرق والغرب بعرض بسيط بين الميناء الغربي من جانب وبحيرة مريوط من جانب آخر، بالإضافة إلى عوامل الموقع بالنسبة لمناطق الامتداد العمراني ومواقع الخامات اللازمة للصناعات القائمة.

يتبين لنا من كل ما تقدم أن منطقة الدراسة تعد من أهم المناطق الصناعية في محافظة الإسكندرية، وإنها تخصصت في عدد كبير من الصناعات وقد شهدت هذه الفترة ظهور العديد من المصانع الكبيرة بها، كما بدأت المصانع تظهر في مناطق بعيدة عن منطقة التركز العمراني فظهرت المصانع في مناطق القباري والورديان والمكس في أقصى غرب الإسكندرية. وتعد هذه الظاهرة من الآثار المباشرة للامتداد العمراني المطرد للمدينة في مختلف الاتجاهات المحددة بالبحر المتوسط في الشمال وبحيرة مريوط في الجنوب. وكان هذا النمط العمراني يتبع خطوط المواصلات الداخلية.

وتوضح الخريطة رقم (٥) مواقع الصناعة في الإسكندرية عام ١٩٥٤.

ثالثا: الصناعة في ظل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠:

تعد الفترة الثالثة التي شهدت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هي فترة التصنيع الحقيقية في البلاد، حيث تحولت الصناعة من مجهودات الأفراد المتفرقة إلى مجهودات الدولة وهيئاتها المتخصصة.

حيث عملت الحكومة على تشجيع النشاط الصناعي وتهيئة الجو المناسب للاستثمار الصناعي، كما ساهمت في رأس مال المشروعات الكبرى، وتوفير القروض اللازمة للتوسع الصناعي، فضلا عن إعفاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضرائب لفترة معينة، كما قامت بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة.

وبلغت الاستثمارات المقترحة لبرنامج السنوات الخمس الأول للصناعة نحو ٣٣٠ مليون جنيه، وقد خص منطقة الدراسة نحو ٤,١ مليون جنيه وجهت لإنشاء أربعة مشروعات صناعية أي بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في برنامج السنوات الخمس الأول الصناعي.

وقد وضعت الحكومة أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة الشاملة (١٩٦٠- ١٩٦٥)، وقد رصد لها مبلغ ١٦٩٢,٩ مليون جنيه كان نصيب الصناعة منها ٤٣٩,٢ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٧٪[٢]. وقد خص منطقة غرب الإسكندرية نحو ١٥,٩مليون جنيه من جملة الاستثمارات الصناعية بالبلاد بنسبة تبلغ ٣,٦٪ خصصت لإنشاء تسعة مشروعات صناعية .

---

[١] محمد صبحى عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧.

[٢] لجنة التخطيط القومي: إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات الخمس يونيه ١٩٦٠- يوليو ١٩٦٥، القاهرة ١٩٦١، ص ٢٤.

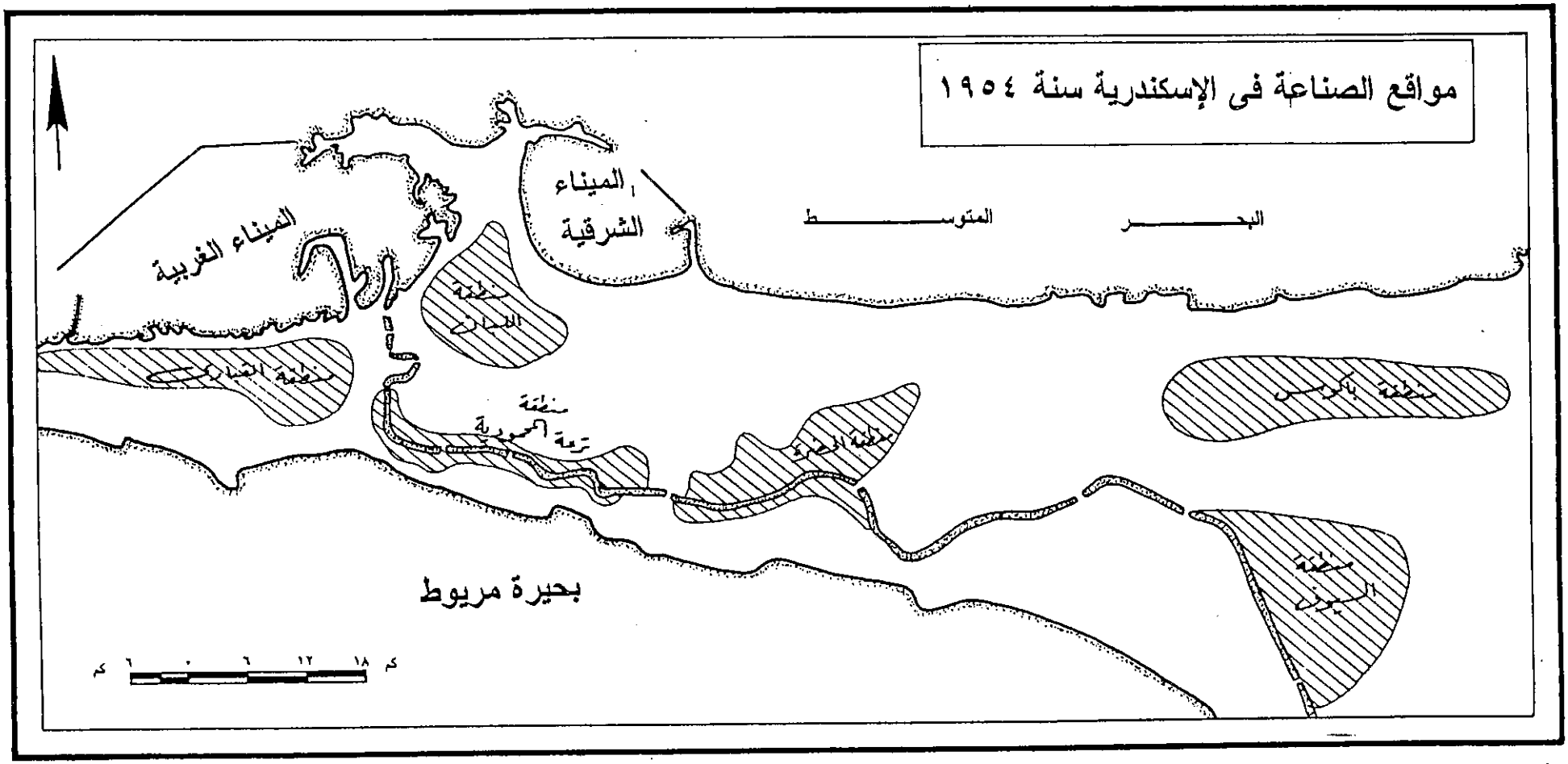

المصدر : حسن الساعاتى : التصنيع والعمران بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها، الطبعة الثانية، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٢، خريطة رقم ٥

شكل (٥)

وقد بلغت استثمارات الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠- ١٩٦٥) بالإسكندرية نحو ١٢٥,٥مليون جنيه كان نصيب الصناعة منها ٦٩,٩ مليون جنيه، وهي توازي ١٨,٢٪ من جملة استثمارات الصناعة بهذه الخطة بالدولة. وقد أضيفت بعض المشروعات الأخرى تطلبها الأمر بعد بدء التنفيذ، فوصلت استثمارات الصناعة بالإسكندرية بما فيها منطقة الدراسة نحو ٧٨,٢ مليون جنيه توازي ١١,٤٪ من جملتها بالدولة وكان نصيبها في هذه الاستثمارات يجعل ترتيبها الثالثة بين المحافظات المصرية بعد كل من القاهرة والجيزة[١].

وقد نالت الاستثمارات الصناعية بمدينة الإسكندرية بما فيها منطقة الدراسة خلال الخطة الخمسية الثانية (٦٥/ ١٩٦٦-٧١/ ١٩٧٢) نحو ١١٩,٥ مليون جنية تمثل نحو ٥١,٨ ٪ من جملة استثمارات خطة التنمية بالإسكندرية. وقد خص منطقة الدراسة نحو ٣١,٨ مليون جنية خلال هذه الخطة بنسبة ٢٦,٦ ٪ من إجمالي الاستثمارات بالمحافظة وجه معظمها إلى الصناعات الكيماوية وخاصة صناعات كربونات الصوديوم والكلور والصودا الكاوية، بينما اتجهت أغلب الصناعات الهندسية إلى إنشاء الترسانة البحرية والحوض الجاف بمنطقة القباري في غرب الإسكندرية.

ولقد شهدت منطقة الدراسة تطورا صناعيا هائلا خلال هذه الفترة من حيث عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول (٣)
عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال في منطقة غرب الإسكندرية بالمقارنة بمحافظتي الإسكندرية والقاهرة عام ١٩٦١(*)

	المنشآت		العمال	
	العدد	٪ من الجمهورية	العدد	٪ من الجمهورية
غرب الإسكندرية	١٧٨	٤,٤	٢٣١٦١	٦,٣
محافظة الإسكندرية	٧٥٥	١٨,٦	٨٥٥٦٥	٢٣,٢
محافظة القاهرة	١٦٦٤	٤١,١	٨٨٣٣٢	٢٤
إجمالى الجمهورية	٤٠٥١	-	٣٦٨٦٧٩	-

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاء الإنتاج الصناعي عام ١٩٦١، القاهرة ١٩٦٢، ص ص ٢- ٣.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

١) تعد القاهرة أكبر مركز صناعي حيث تبلغ نسبة عدد المصانع بها نحو ٤١,١٪ من جملة عدد المصانع في الجمهورية ويعمل بها نحو ٢٤٪ من جملة الأيدي العاملة في الصناعة في البلاد، ويرجع ذلك لأنها العاصمة ومركز الحكم والإدارة، فضلاً عن أنها تعد المركز المالي والإداري للدولة.

٢) تأتي الإسكندرية في المرتبة الثانية من حيث عدد المصانع التي تبلغ نسبتها ١٨,٦٪ من جملة المصانع في الجمهورية، وهي نسبة تقل كثيراً عن نصيب القاهرة، ويرجع ذلك لأن مدينة الإسكندرية هي ثاني المدن المصرية بعد القاهرة من حيث الأهمية، كما أنها ميناء البلاد الأول، حيث كانت تحتكر نحو ثلاثة أرباع الصادرات والواردات خلال الفترة المذكورة.

٣) تأتي منطقة غرب الإسكندرية في المركز الثالث بعد محافظتي القاهرة والإسكندرية حيث تبلغ نسبة عدد المصانع بها نحو ٤,٤٪ من إجمالي المصانع في الجمهورية ويعمل بها نحو ٦,٣٪ من إجمالي عدد العاملين في الصناعة في البلاد. وبمقارنة منطقة الدراسة بمحافظة الإسكندرية نجد إنها تمثل نحو ٢٣,٦٪ من إجمالي عدد المصانع في المحافظة، ويعمل بها نحو ٢٧٪ من إجمالي العمالة في المحافظة. أي أن منطقة الدراسة تمثل نحو ربع النشاط الصناعي في محافظة الإسكندرية بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية وعدد العمال.

وقد نمت الصناعة في منطقة غرب الإسكندرية وتطورت وشهدت عدة تغيرات ويمكن أن نجمل هذه التغيرات من خلال تناول المناطق الصناعية بها خلال هذه الفترة والتى توضحها الخريطة رقم (٦) وهي:

---

(١) محمد مرسي الحريري: الصناعة في الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(١) مينا البصل:

تعد من أهم المناطق الصناعية التي تخصصت في صناعة كبس القطن حيث تتجمع مكابس الأقطان في الإسكندرية بها ومن أهم المكابس مكبس شركة أقطان مصر المساهمة، ومكبس شركة مصر لتصنيع الأقطان، وشركة مكابس الإسكندرية[١]. ومما أكسب قسم مينا البصل شهرة واسعة النطاق وجود سوق للقطن (بورصة) تحمل أسم القسم نفسه، ويجاور هذه السوق شون واسعة للقطن، فضلا عن مكابس القطن الكبيرة التي سبق الإشارة إليها التي يعمل بها عدد كبير من العمال عملا موسميا. كما تقترب منطقة مينا البصل من ميناء الإسكندرية، وذلك بقصد إعداد القطن المصري للتصدير إلى الخارج.

ويدل اسم مينا البصل على أهميته في تصدير البصل إلى الخارج من عدة سنوات، وهو من أهم المحاصيل الزراعية في التصدير. ويجمع البصل الخام من مناطق إنتاجه وينقل إلى الميناء ثم يتم تدريجه وتصنيفه في الميناء. ويجفف ويعاد البصل الفرز والنقضة للسوق الداخلي مع تحمل تكلفة عليه ذهابا للموانى وإيابا منها. ويلاحظ أن عشرة أطنان من البصل الطازج تعطي طنا واحدا من البصل المجفف أي أن وزن المنتج النهائي يعادل ١٠٪ من وزن المادة الخام الداخلة في صناعته[٢].

جدول (٤)

توزيع عدد عمال قسم مينا البصل على الصناعات المختلفة عام ١٩٦٠(*)

الصناعات	العمال	
	عدد	٪
كبس القطن والغزل والنسيج	٢١٩٩	٢٨,٨
صناعة وسائل النقل وإصلاحها	٩٦٣	١٢,٦
الصناعات الغذائية	٧٧٣	١٠,١
تجهيز المعادن وصناعة الأدوات المعدنية	٦٦٧	٨,٧
صناعة الملابس والأحذية	٦٥٩	٨,٦
صناعة الجلود	٦٣٦	٨,٤
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٥٢٨	٦,٩
استخراج الملح وقطع الصخور	٤٤٥	٥,٩
صناعات أخرى	٧٦٦	١٠
الجملة	٧٦٣٦	١٠٠

(*) حسن الساعاتي: التصنيع والعمران بحث ميداني للإسكندرية وعمالها، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٧) أن عدد العمال الصناعيين الموجودين بالقسم قد بلغ نحو ٧٦٣٦ عاملا يشكلون ١٠٪ من جملة العمال الصناعيين في الإسكندرية عام ١٩٦٠، كما يتبين لنا أيضا أن نسبة كبيرة من عمال القسم حوالي الثلث (٢٨,٨٪) يشتغلون في كبس القطن والغزل والنسيج.

(٢) القباري:

يشمل الجزء الغربي من الميناء ومحطة السكك الحديدية الخاصة بالبضائع والجزء الشمالي من ترعة المحمودية. وتتصف هذه المواقع بالحيوية في الحركة والأنشطة المختلفة من تجارة الجملة وتشوين البضائع وبخاصة القطن، مما ترتب على ذلك إنشاء مكابس القطن وغيرها من المنشآت الصناعية والتجارية[٣].

وتعد محطة السكك الحديدية بالقباري والخاصة بنقل البضائع أكبر محطة من نوعها لخدمة النشاط البحري والبري في مصر، وتمتاز بكبر حجمها وكفايتها. وقد جذبت هذه المحطة إليها المصانع التي يحتاج إنتاجها إلى مخازن كبيرة ولذلك نجد أن مكابس القطن قد تركزت أيضا في المنطقة الواقعة شرقي الجزء العمودي من ترعة المحمودية ومحطة سكك حديد القباري وذلك لتقليل نفقات النقل.

---

(١) محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب : التوزيع الجغرافي للصناعة في مصر، فى يوسف أبو الحجاج وآخرون (محرر) : جغرافية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٧٨.

(٣) محمد أحمد عبد الله: التخطيط الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٠٠.

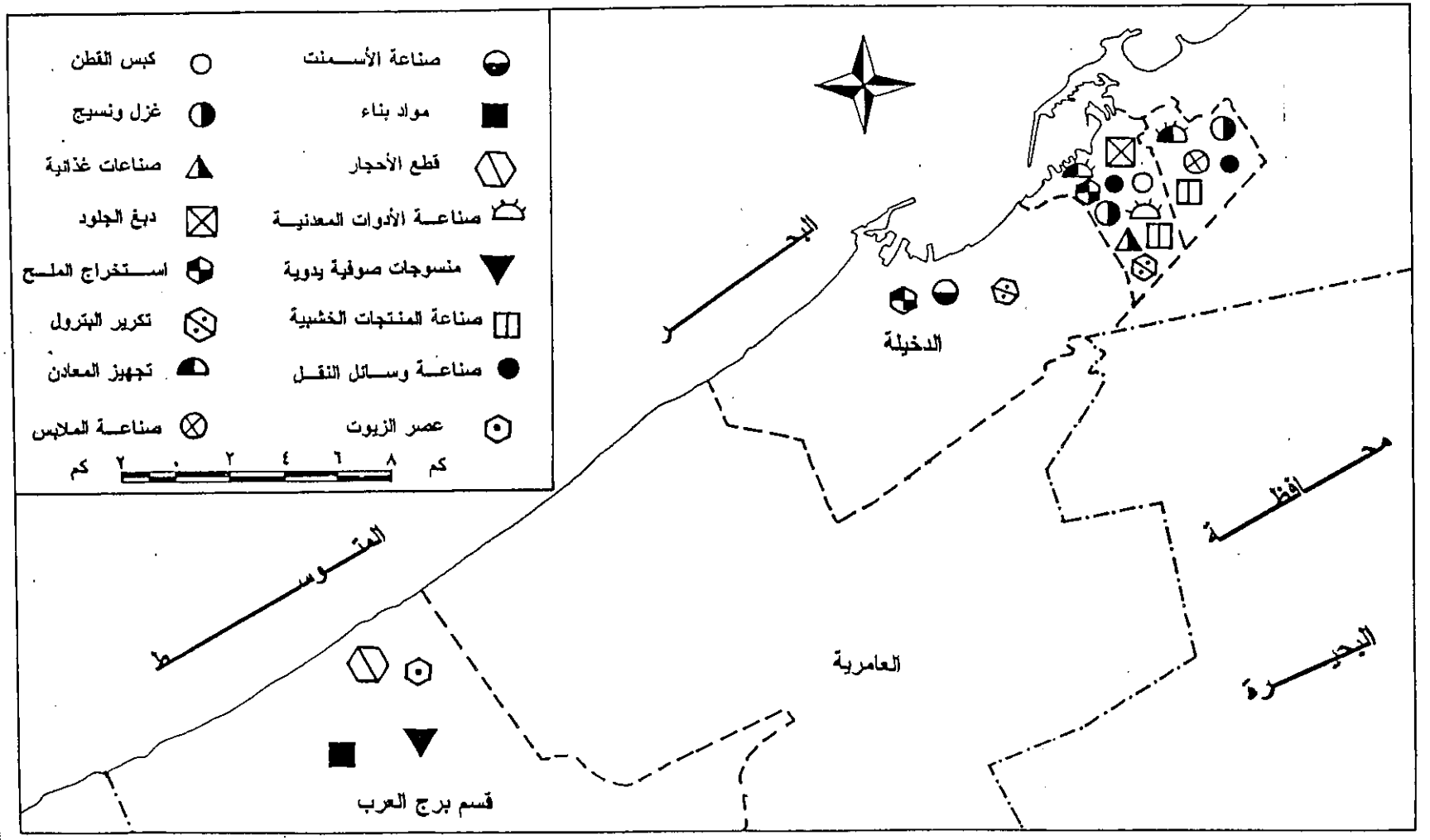

المراكز الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠

شكل (٦)

المصدر : الخريطة من إعداد الطالب اعتمادا على : نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢٥-٣٥١

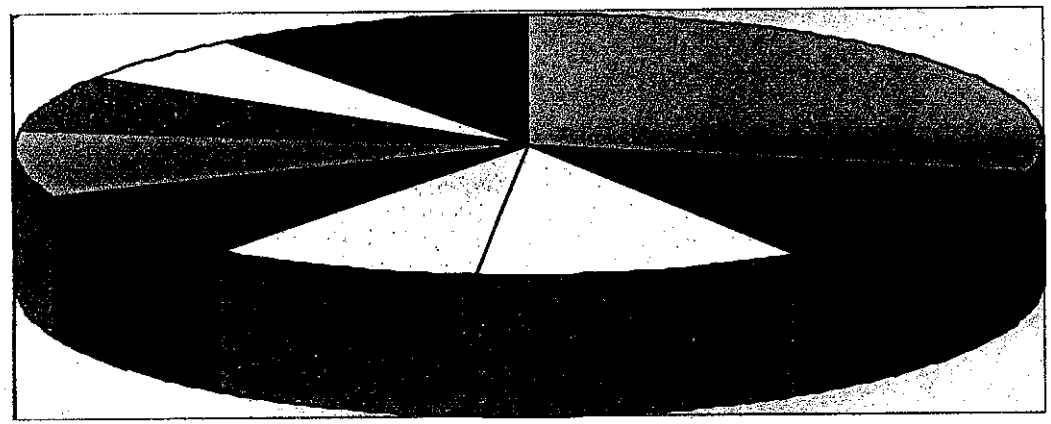

- كبس القطن والغزل والنسيج
- صناعة وسائل النقل
- الصناعات الغذائية
- تجهيز المعادن وصناعة الأدوات المعدنية
- صناعة الملابس والأحذية
- صناعة الجلود
- الصناعات الخشبية
- استخراج الملح
- صناعات أخرى

توزيع عدد عمال قسم مينا البصل على الصناعات المختلفة عام ١٩٦٠

شكل (٧)

(٣) الورديان:

وهي من المناطق الغنية بمستودعات البترول، وقد أدى وجود هذه المستودعات إلى إنشاء معمل لتكرير البترول شرقى المكس وهو التابع لشركة الإسكندرية للبترول. ومن أهم الصناعات التى تتركز فى الورديان صناعة دبغ الجلود. وتتركز مدابغ الجلود بمنطقة غرب الإسكندرية إلى الجنوب من ميناء القمرية فى المنطقة المحصورة بين الورديان والمكس إلى الشرق مباشرة من المذبح حيث تقع على الطريق الرئيسي المؤدي إلى المكس والذي يعتبر من مداخل الإسكندرية الرئيسية. وقد بدأ نشاط المذبح يظهر في منطقة الورديان حتى جعل منها مركزا هاما لصناعة دبغ الجلود، وقد جذبت صناعة دبغ الجلود هذه بدورها صناعات أخرى مثل صناعة الأحذية والحقائب.

(٤) كرموز:

وهي من أكثر أقسام محافظة الإسكندرية تصنيعا. ومن العوامل التي أسهمت في جعل قسم كرموز مركز جذب للعمال الصناعيين منذ أوائل القرن العشرين إنشاء صناعة غزل القطن ونسجه في مصانع شركة الغزل الأهلية التي أقيمت عام ١٨٩٩ علي الشاطئ الأيمن لترعة المحمودية، ومنذ ذلك الحين وقسم كرموز يؤدي دورا وظيفيا صناعيا على جانب كبير من الأهمية.

جدول (٥)

توزيع عدد عمال قسم كرموز على الصناعات المختلفة عام ١٩٦٠(*)

الصناعات	العمال	
	عدد	٪
صناعة الغزل والنسيج	٦٧٥٥	٣٣,١
تجهيز المعادن وصناعة الأدوات المعدنية	٢٢٧٦	١١,١
صناعة الملابس والأحذية	٢٢٤٨	١١
الصناعات الغذائية	٢١٦٥	١٠,٦
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٢٠٢٩	٩,٩
صناعة وسائل النقل وإصلاحها	١٩٥٠	٩,٦
الصناعات الكيماوية	٨٢٥	٤,١
الصباغة	٥٠٠	٢,٤
صناعات أخرى	١٦٧٤	٨,٢
الجملة	٢٠٤٢٢	١٠٠

(*) حسن الساعاتي: التصنيع والعمران، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٨) أن عدد العمال الصناعيين بقسم كرموز قد بلغ ٢٠٤٢٢عاملا وهم يمثلون ١٢٪ من إجمالي سكان القسم، ٢٦٪ من جملة العمال الصناعيين في مدينة الإسكندرية. ونستخلص من ذلك أن العمال الصناعيون يتركزون في إقامتهم في هذا القسم فنسبة المقيمين من العمال الصناعيين في قسم كرموز هي أعلى نسبة بين أقسام محافظة الإسكندرية جميعا وتفوق بكثير أية نسبة عمالية. كما أن نسبة كبيرة جدا من عمال قسم كرموز يشتغلون في صناعة الغزل والنسيج (٣٣,١٪). أي أن هذه الصناعة هي الغالبة بين عماله الصناعيين، أما العمال الذين يشتغلون في الصناعات الأخرى فأكثرهم يشتغلون في دبغ الجلود والمصنوعات الجلدية.

(٥) المكس:

تقع هذه المنطقة في أقصى غرب الإسكندرية وتضم مصنع الأسمنت التابع لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وشركة النصر للملاحات ومعمل تكرير البترول التابع لشركة الإسكندرية للبترول. وقد ساعد قرب المادة الخام من الحجر الجيري والطفلة من محاجر العجمي على بعد ١٥ كيلو متر إلى الغرب من موقع المصنع على اختيار شركة بورتلاند لإنشاء مصنعها فضلا عن القرب من الميناء. كما ساعد قرب المنطقة من ملاحات مريوط على قيام شركة النصر للملاحات.

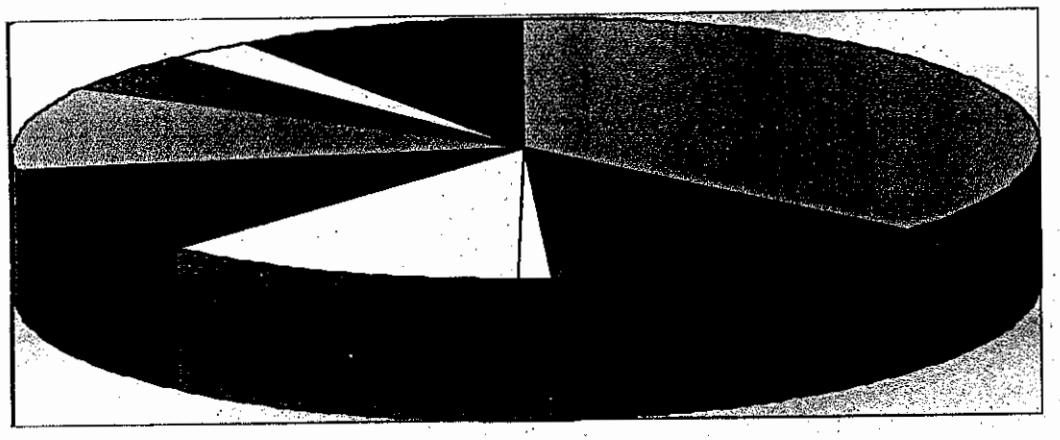

- صناعة الغزل والنسيج
- تجهيز المعادن وصناعة الأدوات املعدنية
- صناة الملابس والأحذية
- الصناعات الغذائية
- الصناعات الخشبية
- صناعة وسائل النقل
- الصناعات الكيماوية
- الصباغة
- صناعات أخرى

توزيع عدد عمال قسم كرموزعلى الصناعات المختلفة عام ١٩٦٠

شكل (٨)

والجدير بالذكر أن الصناعات التي تستوعب عددا كبيرا من العمال نشأت في الاتجاه الشرقي للإسكندرية، في حين نجد أن الصناعات التي تحتاج إلى عدد قليل من الأيدي العاملة قد اجتذبت إلى القرى. ويمكن ملاحظة أن الصناعات الثقيلة تمتد خارج المدينة وخاصة في المنطقة الغربية أو في إطار حدودها، بينما الصناعات الخفيفة تنتشر في بعض المناطق داخل المدينة. أما الصناعات الدقيقة فقد ظهرت على هيئة ورش داخل المدينة بالقرب من الأسواق والمستهلك. ويمكن القول عموما بأن انتشار الصناعات بمدينة الإسكندرية يتجه اتجاها سليما لكونه محاذيا لترعة المحمودية وبجنوب المدينة، إلا أنه يحتاج إلى بعض التخطيط لتوفير المزيد من الأراضي الفضاء وبالأخص إذا اتجه التفكير إلى تجفيف بحيرة مريوط لاستغلالها لهذا الغرض[١] كما أنه يجب التفكير في تخطيط الأماكن الملائمة لإنشاء المزيد من التجمعات السكانية للعمال.

(٦) برج العرب:

قامت في برج العرب بعض الصناعات اليدوية البسيطة اعتمادا على المواد الأولية الزراعية والحيوانية المحلية، كصناعة عصر الزيتون لإنتاج الزيت في بعض المعاصر الأولية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات الصوفية اليدوية لإنتاج الأحرمة والأكلمة الصوفية.

كما يقوم بعض السكان بمنطقة برج العرب بصناعة قطع الأحجار في المحاجر المتواجدة قرب المراكز العمرانية في الحضر والريف لمدها بالأحجار اللازمة لأعمال البناء من المواد المحلية، ويعمل البعض الآخر بصناعة التشييد والبناء[٢]. كما تقوم صناعة المنتجات الجلدية على الجلود المحلية لإنتاج الأحذية والحقائب وغيرها.

رابعا : الصناعة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تغيرت السياسة الاقتصادية في مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. فقد أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وسنت الحكومة قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ لاستثمار رأس المال الأجنبي في المناطق الحرة. وتعد سياسة الانفتاح سياسة رسمية للبلاد منذ القانون الأول ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إذ أصبح هذا القانون حجر الأساس في هذه السياسة. وتقلص دور القطاع الصناعي العام في تصنيع البلاد واقتصرت استثماراته على الإحلال والتجديد والاستكمالات المرحلة والمتأخرة.

حاولت الحكومة في ظل سياسة الباب المفتوح ،التي توجه الاقتصاد المصري بعد عام ١٩٧٣ ،العمل على بعثرة الصناعة جغرافيا في كل أرجاء مصر لنشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة على أوسع نطاق ممكن في الدولة بدلا من تركزها في عدة مناطق محدودة. وتستعين الحكومة في الوقت الحاضر بوسيلتين هما المدن الجديدة والمناطق الحرة[٣]. وقد أنشأت عدة مدن جديدة من ضمنها مدينة برج العرب الجديدة التابعة لمحافظة الإسكندرية.

وانتشرت الصناعة في معظم محافظات مصر وأصبح هناك مراكز صناعية يمكن تجميعها في عشر مجموعات إقليمية صناعية تأخذ محاور طولية بصفة عامة من الشمال إلى الجنوب، حيث تقع منطقة الدراسة ضمن أحد هذه الأقاليم العشر وهو إقليم شمال غرب الوجه البحرى.

المناطق الصناعية بمنطقة غرب الإسكندرية:

هذه المناطق تقع ضمن إقليم شمال غرب الوجه البحري، والذي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ممثلا في الإسكندرية قلبه والبيضا وكفر الدوار ودمنهور[٤].

وتضم المناطق الصناعية بغرب الإسكندرية مراكز صناعية متصلة، تبدأ من كرموز شرقا حتى مدينة برج العرب الجديدة غربا، وتتخللها بعض المناطق السكنية وخاصة في قسمي كرموز ومينا البصل. وأهم المناطق الصناعية هي: كرموز- المنطقة الصناعية على جانبي ترعة المحمودية- القباري- مينا البصل- الورديان- المكس- الدخيلة- مرغم- أم زغيو - العامرية- مدينة برج العرب الجديدة- الغربانيات (بقسم برج العرب).

---

(١) محمد احمد عبدالله: التخطيط الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

(٢) ابراهيم عبد العزيز زيادي: النطاق الساحلي لشمال مصر غرب الإسكندرية- دراسة في استغلال الأرض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٣) محمد محمود إبراهيم الديب: التوزيع الجغرافي للصناعة في مصر، فى يوسف أبو الحجاج وآخرون (محرر): جغرافية مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

(٤) Mabro, R., & Radwan, S., The Industrialization of Egypt 1938-1973, clarendon press, Oxford 1976, PP. 93- 96.

وتوضح الخريطة رقم (٩) أهم المراكز الصناعية في منطقة الدراسة منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٨.

وفي ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، أخذت الحكومة بسياسة إنشاء المناطق الحرة. حيث حظيت منطقة غرب الإسكندرية بإنشاء إحدى المناطق الحرة، وأقيمت هذه المنطقة بالعامرية على مساحة ٢٤ كم٢ (٥٧٠٠ فدان). وتقع المنطقة إلى الغرب من طريق الإسكندرية/ القاهرة الصحراوي فيما بين الكيلو ٢٩ والكيلو ٣١. وسوف نتناول دراسة المنطقة الحرة والمشروعات الصناعية التي أقيمت بها عند دراستنا للفصل الرابع.

وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية التي أقامها القطاع الاستثماري بمنطقة غرب الإسكندرية نحو ٢٨ مشروعا بلغت إجمالي تكاليفها الاستثمارية ٤٧,٣ مليون جنيه، ووفرت فرص عمل لنحو ٤١٤٨ عاملا تقاضوا أجورا تقدر بنحو ٣,١ مليون جنيه. وقد احتلت الصناعات الكيماوية المركز الأول بين المشروعات الصناعية التي أقامها القطاع الاستثماري بمنطقة الدراسة وبلغ عدد مشروعاتها ١١ مصنعا، واحتلت الصناعات الغذائية المركز الثاني بعدد نحو ٥ مصانع، ثم الصناعات الهندسية بعدد نحو ٤ مصانع، ثم صناعات مواد البناء والغزل والنسيج والصناعات الخشبية وصناعة الورق ولكل منها مصنعان.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الوطني، فهو قطاع مكمل للقطاع الصناعي، ويعمل أيضا لخدمة أهداف التنمية الصناعية في مصر وصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ لتنظيم هذا القطاع. وبظهور القطاع الاستثماري أصبح هيكل الصناعة التحويلية في مصر يعتمد على القطاعات الثلاثة. وتشرف وزارة الصناعة وهيئاتها على القطاع الخاص الوطني.

وقد أصدرت الهيئة العامة للتصنيع منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨١ (نهاية المرحلة الرابعة أي التصنيع في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي أو سياسة الباب المفتوح) نحو ٤٢٥٦ ترخيصا[١].

ويعتبر القطاع العام الصناعي أحد الركائز الأساسية لإحداث التنمية الصناعية المنشودة في مصر، ويشكل القطاع العام نحو ٦٩٪ من الإنتاج الصناعي الكلي، ويمثل ٧٥٪ من الدخل والناتج الإجماليين في القطاع الصناعي[٢]. وإن تحسين كفاءته يؤدي إلى تحسين كفاءة القطاع الخاص الصناعي الذي يعتمد عليه بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بالعمالة فإن القطاع العام الصناعي يختص بثلثي العمالة الصناعية، وهذه ظاهرة اجتماعية غاية في الأهمية ومن هنا فإن لهذا القطاع دورا هاما ورئيسيا.

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في مصر والتابعة للقطاع العام عام ١٩٨١ نحو ٢٥٧ مصنعا يعمل بها نحو ٥٨٩ ألف عامل يتقاضون أجورا تقدر بنحو ٥٩٢.٦ مليون جنيه كما بلغت قيمة الإنتاج الصناعي لها نحو ٣٧٤١.٢ مليون جنيه[٣]. وقد بلغ عدد مصانع القطاع العام في منطقة الدراسة نحو ٢٣ مصنعا يعمل بها نحو ٢٦١٢٣ عامل يتقاضون أجورا تقدر بنحو ٢٦,٣مليون جنيه[٤].

هذا ويلاحظ أن منشآت القطاع العام الكبيرة الحجم في محافظة الإسكندرية تتركز في منطقة الدراسة حيث المساحات الفسيحة والأرض الرخيصة الثمن، وأهم هذه المصانع هي شركة مصر العامرية للغزل والنسيج بأرض النهضة (قسم العامرية) وشركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب في الدخيلة وشركة البتروكيماويات المصرية بأرض النهضة بالعامرية وشركات الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ومصر لصناعة الكيماويات والإسكندرية للبترول القاطنة بمنطقة المكس.

---

(١) الهيئة العامة للتصنيع: إنجازات الصناعة في ثلاثين عام (١٩٦١/٦٠- ١٩٩١/٩٠)، القاهرة يوليو ١٩٩١، ص ص ٣١- ٦٨.

(٢) الهيئة العامة للتصنيع: استراتيجية التصنيع في المرحلة المقبلة، القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٤.

(٣) الهيئة العامة للتصنيع: إنجازات الصناعة في ثلاثين عام، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤- ٤٢.

(٤) محافظة الإسكندرية: الإحصاءات المركزية، الإسكندرية ١٩٨٠ ،ص ص ٦٣ _ ٧١.

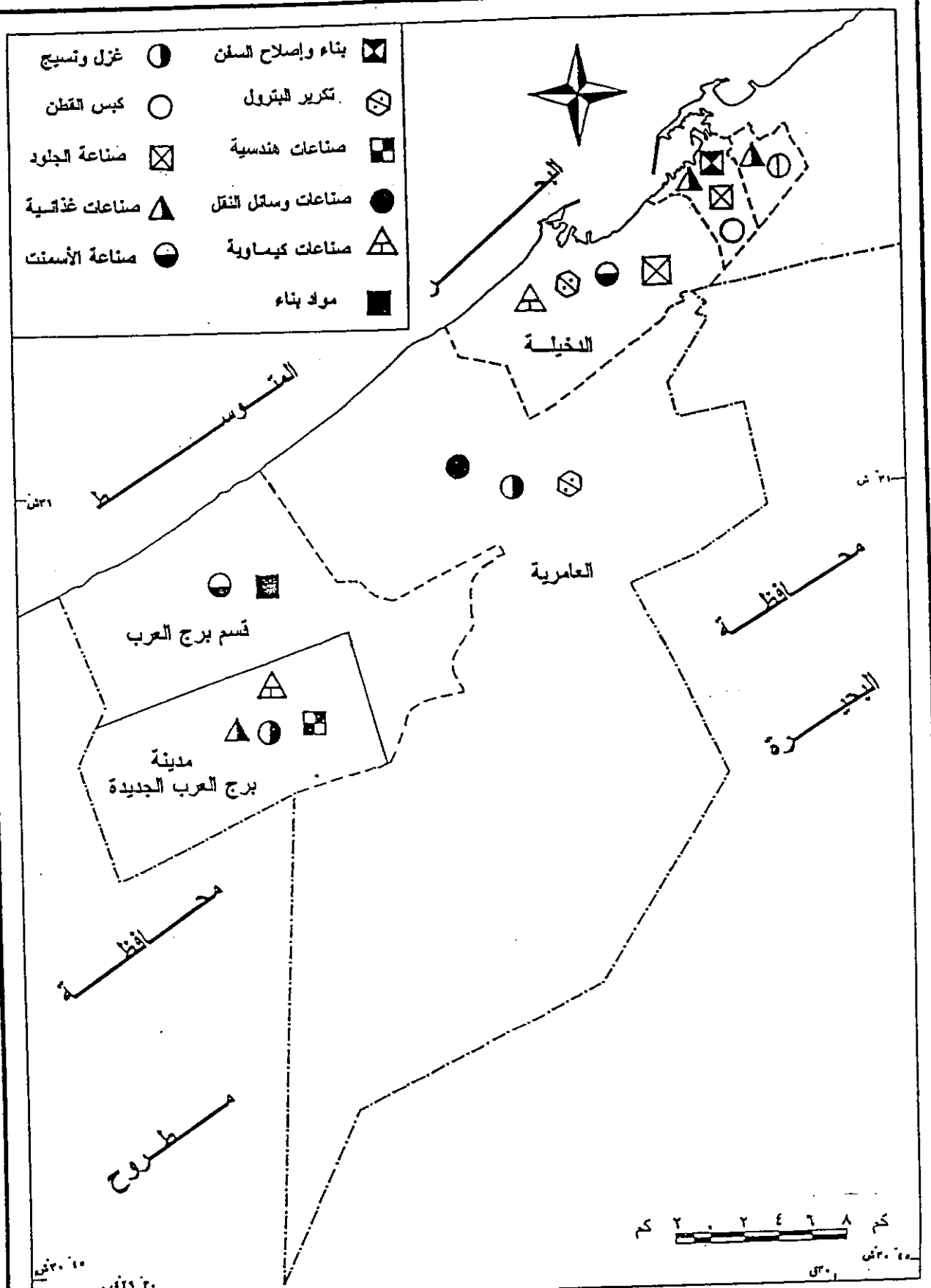

المراكز الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٨

شكل (٩)

المصدر: الدراسة الميدانية التى قام بها الطالب .

ثالثا: تطور عدد المنشآت الصناعية والعمالة في منطقة غرب الإسكندرية (١٩٦٧- ١٩٩٧):

(أ) تطور عدد المنشآت(*) الصناعية:

تفيد دراسة التوزيع الجغرافي لتطور أعداد المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية بمنطقة غرب الإسكندرية في تحديد معدلات نمو هذه المنشآت والاختلافات المكانية بين المناطق الصناعية، وتفيد أيضا في دراسة الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد في تفسير نمط التوزيع وانعكاس آثارها في توزيع المنشآت الصناعية.

جدول (٦)
تطور عدد المنشآت(**) الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية
خلال الفترة (١٩٦٧– ١٩٩٦)(*)

السنة / القسم	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كرموز	٩٠١	٤٩,٨	٨٠٧	٤٦,٩	٧٤٩	٤٦,٢	١٠٠٦	٣١,٨	١٣٣١	٢٧,١
مينا البصل	٧٧	٤٢,٩	٧٨٨	٤٥,٨	٦٨٠	٤١,٩	١٢٥٣	٣٩,٦	١١١٢	٢٢,٨
الدخيلة	٩٤	٥,٢	٧٣	٤,٣	١٠٤	٦,٤	٤٨٥	١٥,٣	٩٥٤	١٩,٦
العامرية	٣٤	١,٩	٤٦	٢,٧	٧١	٤,٤	٣٧٣	١١,٨	١١٦٧	٢٤
برج العرب	٤	٠,٢	٦	٠,٤	١٨	١,١	٣٦	١,١	٨٣	١,٧
برج العرب الجديدة	–	–	–	–	–	–	١١	٠,٤	٢٣٦	٤,٨
إجمالي المنطقة	١٨١٠	١٠٠	١٧١٩	١٠٠	١٦٢٢	١٠٠	٣١٦٣	١٠٠	٤٨٧٢	١٠٠

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تعداد المنشآت، أعداد مختلفة محافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح وسنوات مختلفة ١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦ صفحات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق والشكل (١٠) ما يلي:

١) بلغ إجمالى عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة نحو ١٨١٠ منشأة عام ١٩٦٧ انخفضت إلى ١٦٢٢ منشأة عام ١٩٧٦، ويرجع السبب في ذلك إلى توقف وتعطل بعض المنشآت نظرا لظروف الحرب وما ترتب عليها من انعدام الاستيراد للمواد الخام وتوقف عمليات الإحلال والتجديد. وكانت الفترة بين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٦.

٢) أما الفترة التي أعقبت ذلك فقد قفزت فيها أعداد المنشآت إلى ٣١٦٣ منشأة عام ١٩٨٦، ثم إلى٤٨٧٢ منشأة عام ١٩٩٦ (أى ما يقرب من خمسة آلاف منشأة) وهو ما يعكس أهمية فترة العقود الثلاثة الأخيرة في تطور نمو المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة.

٣) جاء قسمي كرموز ومينا البصل في المركزين الأول والثاني على مستوى أقسام منطقة الدراسة عام ١٩٦٧ من حيث نسبة أعداد المنشآت بكل منهما والتي بلغت ٤٩,٨٪، ٤٢,٩٪ على التوالي، بينما جاءت أقسام الدخيلة والعامرية وبرج العرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بنسبة مئوية بلغت ٥,٢٪، ١,٩٪، ٠,٢٪ لهذه الأقسام على التوالي عام ١٩٦٧.

٤) ارتفعت نسبة عدد المنشآت في جميع أقسام منطقة الدراسة عام ١٩٩٦ حيث جاء قسم كرموز في المركز الأول بنسبة ٢٧,١٪ وتلاه قسم العامرية في المركز الثاني بنسبة ٢٤٪، ثم جاءت أقسام مينا البصل والدخيلة ومدينة برج العرب في المراكز من الثالث إلى السادس بنسبة مئوية بلغت ٢٢,٨٪، ١٩,٦٪، ٤,٨٪، ١,٧٪ لكل من هذه الأقسام على التوالي.

(*) المنشأة الصناعية هى المكان الذى يتم فيه نشاط صناعى من أى نوع ولها كيان جغرافى أو دفاتر حسابية مستقلة، وقد تضم المنشأة فى نفس المكان بالإضافة إلى عنابر المصنع مكاتب الإدارة أو المخازن أو محطات توليد القوى.

(**) ظهر أول تعداد للمنشآت ضمن إحصاء التوظيف والأجور وساعات العمل سنة ١٩٤٢ مرتين سنويا، وظهر أول تعداد للمنشآت عام ١٩٦٠ الذي ظهر في كراسات متعددة تختص كل كراسة من كراسات التعداد بحصر وتحليل بيانات المنشآت في كل محافظة من محافظات الجمهورية إلا أنه لا يتبع تقسيما إداريا بمحافظة الإسكندرية مما يجعله لا يصلح إلا للمقارنة الإجمالية للمحافظة، وابتداء من عام ١٩٦٧ ظهر تعداد المنشآت تبعا للتقسيم الإداري.

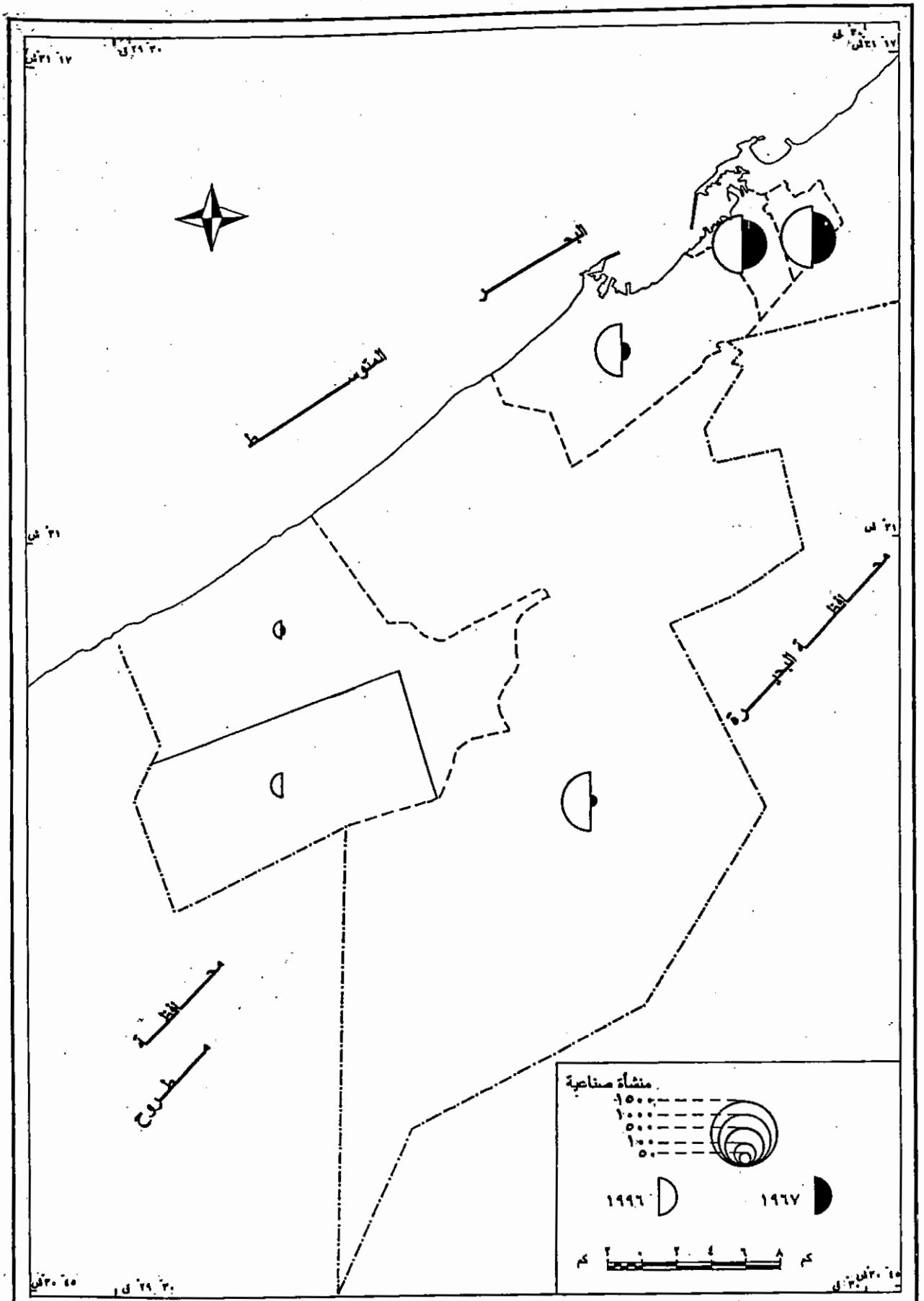

تطور عدد المنشآت الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٩٦)

المصدر المصدر : الخريطة من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول (٦)

شكل (١٠)

وبعد الزيادة الكبيرة التي شهدها قسمي العامرية ومدينة برج العرب الجديدة أصبحت الأقسام الإدارية متوازنة تقريبا بعد أن كانت العامرية وبرج العرب الجديدة هي الأقل حظا في السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة شهدت الصناعة في مصر بوجه عام ومنطقة الدراسة بوجه خاص تطورا واضحا من حيث عدد المنشآت الصناعية ويتضح ذلك من الجدول (٦) حيث زادت عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة المذكورة من ٣١٦٣ منشأة في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٤٨٧٢ منشأة في عام ١٩٩٦، وبتوزيع هذه المنشآت على أقسام منطقة الدراسة يتضح ما يلي:

أولا: حققت الأقسام حديثة النمو بمنطقة الدراسة، أي الأقسام الغربية وهي قسم العامرية، مدينة برج العرب الجديدة، قسم الدخيلة، قسم برج العرب نموا في عدد المنشآت الصناعية حيث بلغ عدد المنشآت بها عام ١٩٨٦ نحو ٣٧٢ منشأة، ١١ منشأة، ٤٨٥ منشأة، ٣٦ منشأة على الترتيب زادت في عام ١٩٩٦ إلى نحو ١١٦٧ منشأة، ٢٣٦ منشأة، ٩٥٤ منشأة، ٨٢ منشأة على الترتيب أيضا.

ثانيا: حقق قسم كرموز زيادة في عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٦) حيث بلغ عدد المنشآت به في عام ١٩٨٦ نحو ١٠٠٦ منشأة زادت إلى نحو ١٣٢١ منشأة في عام ١٩٩٦.

ثالثا: حقق قسم مينا البصل نموا سالبا من حيث عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٦) حيث انخفض عدد المنشآت الصناعية به من ١٢٥٣ منشأة عام ١٩٨٦ إلى نحو ١١١٢ منشأة في عام ١٩٩٦، ويرجع السبب في ذلك إلى انتقال كثير من منشآت قسم مينا البصل إلى المناطق الصناعية الجديدة كالعامرية ومدينة برج العرب الجديدة حيث احتاجت هذه المنشآت إلى المزيد من الأراضي الفضاء الرخيصة للتوسع في نشاطها الصناعي.

(ب) تطور عدد العمالة الصناعية:

تفيد دراسة القوى العاملة الصناعية ونموها وأسباب الخلل في توزيع قوة العمالة والصناعة بوجه خاص. حيث تعتبر العمالة عنصرا مهما لجميع العمليات الصناعية إلا أن دور هذا العنصر في اختيار موقع الصناعة يختلف من صناعة لأخرى، حيث تتطلب بعض الصناعات أعدادا قليلة من الأيدي العاملة بينما يحتاج البعض الأخر إلى عمالة على درجة عالية من الخبرة الفنية في حين لا تشترط الأخرى عمالا ماهرين(١).

جدول (٧)

تطور عدد العمالة الصناعية في منطقة غرب الإسكندرية (١٩٦٧- ١٩٩٦) (*)

السنة / القسم	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كرموز	١٤٥٩٧	٤٩,٩٦	١٢٨٥٤	٤٤،٦	١٣٢٣٨	٣١،١	٨٤،٢	١٦،٦	٩٠٦٦	١١,٥
مينا البصل	١٣٠٩١	٤٤،٨٠	١٢٣٦٠	٤٢،٩	١٠٠٨٠	٢٣،٧	١٣٦٨٣	٢٧	١٤٣٩٨	١٨،٣
الدخيلة	١٤٦٨	٥،٠٢	٣١٠٨	١٠،٨	٧٦٣٩	١٨	١٥٠٧٠	٢٩،٧	١٥٦٨٤	٢٠
العامرية	٥٢	،١٨	٤٦١	١،٦	١١٥٢١	٢٧،١	١٣٨٠٠	٢٥،٣	٢٤١٤٤	٣٠،٧
برج العرب	١٢	،٠٤	٢٢	،١	٦٨	،١	٢٣٦	،٥	١٤٢٢	١،٨
مدينة برج العرب الجديدة	-	-	-	-	-	-	٤٥٢	،٩	١٣٩٠٩	١٧،٧
إجمالي المنطقة	٢٩٢٢٠	١٠٠	٢٨٨٠٥	١٠٠	٤٢٥٤٦	١٠٠	٥٠٦٤٣	١٠٠	٧٨٦٢٣	١٠٠

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من: أ- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تعداد المنشآت محافظة الإسكندرية أعداد مختلفة ١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦. صفحات مختلفة.

ب- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تعداد المنشآت محافظة مطروح أعداد مختلفة ١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، صفحات مختلفة.

(١) أحمد حبيب رسول: مبادئ الجغرافيا الصناعية، مطبعة دار السلام، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٦، ص ٧٦.

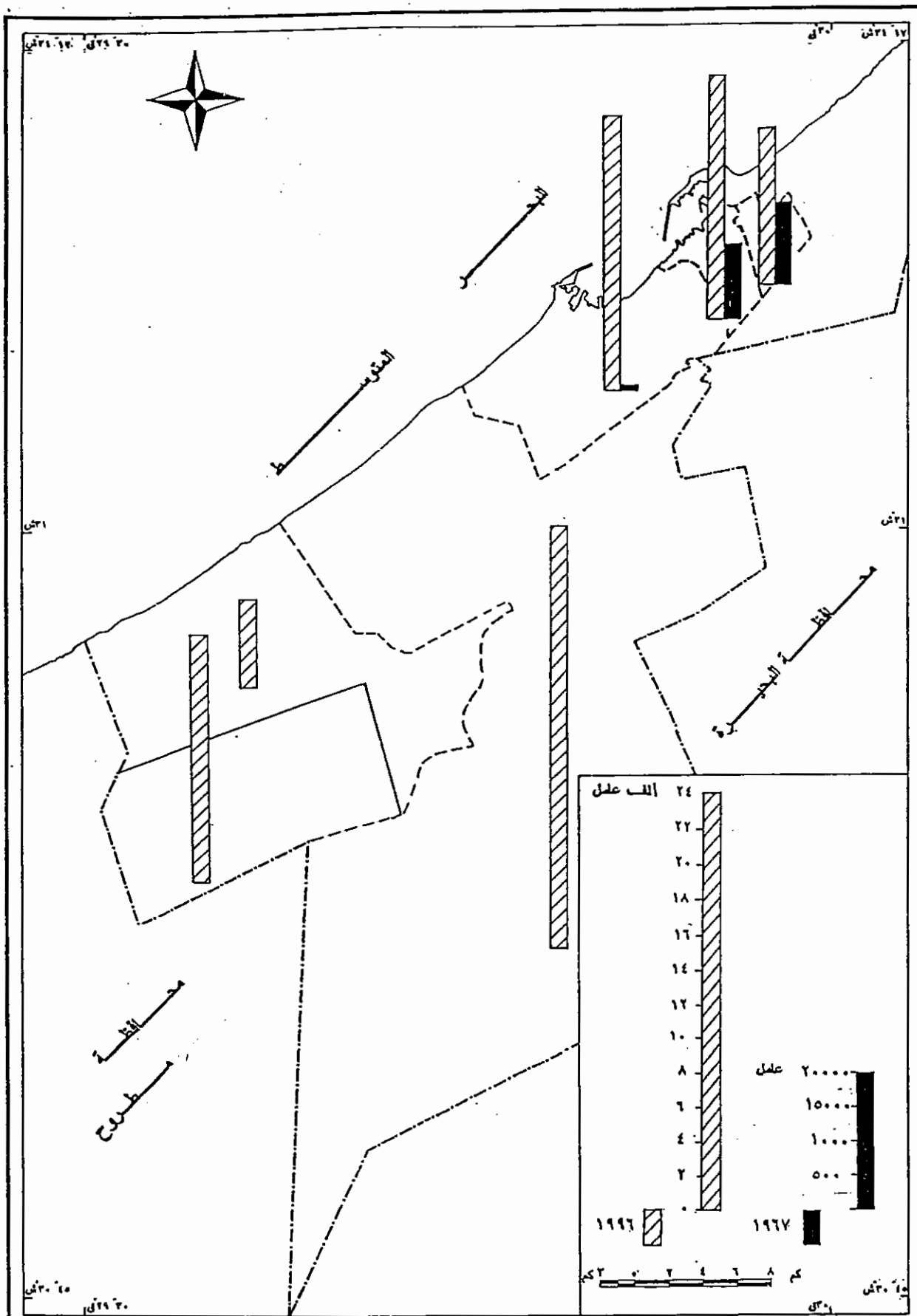

تطور عدد العمالة في منطقة غرب الإسكندرية خلال الفترة (١٩٦٧– ١٩٩٦)

المصدر : الخريطة من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول (٧)

شكل (١١)

يتضح من الجدول (٧) والشكل (١١) ما يلى:

١-بلغ عدد العمالة الصناعية فى منطقة الدراسة نحو ٢٩٢٢٠ عاملا عام ١٩٦٧، وارتفعت إلى٤٢٥٤٦ عاملا عام ١٩٧٦، ويرجع السبب فى ذلك إلى إنشاء المزيد من المنشآت الصناعية والتى تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة.

٢-أما الفترة التى أعقبت ذلك فقد قفزت فيها أعداد العمالة إلى ٥٠٦٤٣ عاملا عام ١٩٨٦، ثم إلى ٧٨٦٢٣ عاملا عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات الصناعية الموجهة إلى تلك الأقسام، فضلا عن إنشاء مدينة برج العرب الجديدة وهى مدينة صناعية فى المقام الأول، حيث ظهرت هذه المدينة على خريطة منطقة غرب الإسكندرية عام ١٩٨٦، وبلغ عدد العاملين بها فى نفس العام ٤٥٢ عاملا يعملون فى إحدى عشر منشأة.

٣-جاء قسما كرموز ومينا البصل فى المركزين الأول والثانى على مستوى أقسام منطقة الدراسة عام ١٩٦٧ من حيث نسبة أعداد العمالة بكل منها والتى بلغت ٥٠٪، ٤٤,٨٪ على التوالى، بينما جاء أقسام الدخيلة والعامرية وبرج العرب فى المراكز من الثالث إلى الخامس بنسبة مئوية بلغت ٥٪، ٠,٢٪، ٠,٠٤٪، لهذه الأقسام على التوالى عام ١٩٦٧. ويتفق هذا الوضع مع توزيع عدد المنشآت الصناعية خلال هذه الفترة.

٤-ارتفعت نسبة عدد العمالة فى معظم أقسام منطقة الدراسة عام ١٩٩٦، حيث جاء قسم العامرية فى المركز الأول بنسبة ٣٠,٧٪، وتلاه قسم مينا البصل فى المركز الثانى بنسبة ١٨,٣٪، ثم جاءت أقسام الدخيلة وبرج العرب الجديدة وكرموز وبرج العرب فى المراكز من الثالث إلى السادس بنسبة مئوية بلغت ٢٠٪، ١٧,٧٪، ١١,٥٪، ١,٨٪ لكل من هذه الأقسام على التوالى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأقسام الحديثة العهد بالتصنيع وهى أقسام العامرية والدخيلة وبرج العرب الجديدة قد حققت طفرة فى زيادة عدد العمالة الصناعية، نظرا لتوجه معظم الاستثمارات الجديدة إلى المنشآت الجديدة والتى يقام معظمها بهذه الأقسام، حيث يقدم المزيد من حوافز الاستثمار بهذه المناطق الجديدة، فضلا عن وفرة الأراضى الفضاء المتسعة الرخيصة الثمن، مما يؤدى إلى وفرة المزيد من فرص العمل.